

العنوان:	دور التغيير الإلزامى للمراجع الخارجى فى تفعيل حوكمة الشركات : دراسة نظرية وميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	أحمد، نبيل ياسين
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	155 - 78
رقم MD:	969837
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المراجعة الخارجية، حوكمة الشركات، الاستقلال المحاسبي، المعايير المحاسبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969837

**دور التغيير الإلزامى للمراجع الخارجى فى تفعيل حوكمة الشركات
دراسة نظرية وميدانية**

**الدكتور
نبيل ياسين أحمد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة سوهاج**

دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات
دراسة نظرية وميدانية

د/ نبيل ياسين أحمد^(١)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. ويأتي ذلك أولاً من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وطرق التقييم المختلفة. ثانياً، أدبيات المحاسبة بشأن العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي وعيوب ومزايا هذا التغيير، ومبادئ حوكمة الشركات وأهدافها. وأخيراً العلاقة بين التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات ومبادئ حوكمة الشركات.

أظهرت الدراسة النظرية أن هناك دراسات سابقة تنادي بالتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وترى أن له تأثير إيجابي على عملية المراجعة، بينما هناك دراسات أخرى تعارض التغيير الإلزامي وترى أن له تأثير سلبي على جودة عملية المراجعة في الأجل القصير نتيجة انخفاض المعرفة وارتفاع التكاليف. وأيضاً هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي مثل طول مدة التعاقد - الاستقلال - الأتعاب، وأن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يسهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

وأكدت نتائج استقصاء عينة الدراسة أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يعمل على تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، حيث يساعد في وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، ويسهم في الإفصاح والشفافية، ويساعد في ضمان حقوق المساهمين، ويحاول أن يجعل المعاملة بين المساهمين متكافئة، وكذلك يشجع الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات على التعاون الفعال، ويحفز أعضاء مجلس الإدارة.

وهناك اتفاق على مستوى عينة الدراسة بخصوص أهمية التغيير الإلزامي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بينما هناك اختلاف فيما بين تصورات فئات الدراسة (عضو لجنة المراجعة والمراجع الخارجي وسماسرة الأوراق المالية) بخصوص أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، استقلال المراجع، تغيير شركاء المراجعة، وجودة المراجعة.

(١) مدرس بقسم المحاسبة: كلية التجارة - جامعة سوهاج

"The Role of Mandatory External Auditor Rotation in Corporate Governance Activation "A Theoretical and Empirical Study"

Abstract

This study aims to investigate the role of forced change of external auditor in activating principles of corporate governance. The paper first explores previous studies in this issue including the related literature review and various evaluation methods; second the literature review in factors affecting the change of external auditors including advantages and disadvantages of such change and principles and objectives of corporate governance; finally, the relationship between forced external auditor change and corporate governance principles.

Exploring previous research shows contradictory evidence concerning the issue of forced change of external auditor. Some previous studies support the forced change because of its positive impact on the auditing process while others not supporting it because of its negative impact on the quality of the auditing process in the short run as it weakens knowledge and the high cost. Further, there are several factors affecting the issue of forced change of external auditor such as the contract period, independence, amount of fees. Previous research shows that forced change of external auditor helps in the activation of corporate governance.

The empirical findings revealed that forced change of external auditors is positively helping the activation of corporate governance because it assists in having an effective framework for corporate governance, supporting the disclosure and transparency, aiding in protecting shareholders rights, heartening other stakeholders in corporate governance on effective cooperation, and motivating members of board of directors. Furthermore, findings revealed that there is an agreement among respondents regarding the important influence of forced change of external auditor on the activation of corporate governance. However, members of audit committees, external auditors and stock brokers show no agreement in this issue.

Keywords: Corporate governance, Mandatory External Auditor Rotation, auditor independence, changing auditing partners and audit quality.

١- الإطار المنهجي للدراسة

١/١ مقدمة ومشكلة الدراسة

واجهت مهنة المراجعة أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالتشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين المحتملين والمساهمين، والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم إعطاء مراقبي الحسابات^(٢) إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات، مثال ذلك ما حدث في شركات توظيف الأموال وبنك الاعتماد والتجارة في مصر، والانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة إنرون للطاقة.

وقد دفع ذلك إلى التساؤل عن دور المراجعين الذين أجازوا التقارير المالية لهذه الشركات، واعترفوا بعدالة مراكزها المالية، ومن ثم اهترت ثقتهم في أمانة واستقامة مراجعي الحسابات، وفي محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير المنشورة اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي، ومن أهم الأمثلة على ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي أصدرت مبادئ للحوكمة في عام ١٩٩٩ وروجعت في عام ٢٠٠٤ (OECD, 2004)، وفي عام ٢٠٠٣ وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات. (عمر، ٢٠١١)

كذلك قام الكونجرس الأمريكي بإصدار قانون يسمى Sarbanes-Oxley Act Of SOX - 2002 لدعم استقلال المراجع، ومن ثم تحسين قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وطالب هذا القانون بعدة متطلبات جاء على رأسها التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، كما صدر معيار المراجعة الأمريكي رقم (٩٩) المعدل للمعيار رقم (٨٢) وذلك في أكتوبر ٢٠٠٢ بعنوان مراعاة الغش عند مراجعة القوائم

(2) مراقب الحسابات والمراجع الخارجي والمحقق مرافقات في هذا البحث.

المالية **Consideration of Fraud in Financial Statement Audit** وصدر معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) في فبراير ٢٠٠٤ بعنوان مسئولية المراجع عن الغش والأخطاء في مراجعة القوائم المالية.

واعتمدت العديد من الدول العربية منها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى العديد من الدول الأجنبية كأمريكا وأستراليا على متطلبات هذا القانون (Sarbanes Oxley)، وبخاصة متطلب تغيير المراجع الخارجي. واهتم الكثير من الكتاب والباحثين والهيئات المهنية محلياً وعالمياً بموضوع تغيير المراجع الخارجي، فمنهم من ينادي بضرورة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، ومنهم من يرى لا مبرر له، ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة والتي تحاول الإجابة على السؤال التالي: ما هو دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات؟ أي هل تغيير المراجع الخارجي يساعد على وجود توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات و يضمن حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة عادلة ويسهم في تفعيل الإفصاح والشفافية وينشط دور أصحاب المصالح ويقفل مسؤلية مجلس الإدارة؟

٢/١ أهمية الدراسة تنبع أهمية الدراسة من الآتي

- إن قضية تغيير المراجع الخارجي من القضايا التي حظيت ومازالت تحظى باهتمام كبير في أوساط المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومما يبرهن على أهمية دراسة هذه القضية من كافة جوانبها "الزيادة الكبيرة في حالات التغيير والرغبة في عدم الإفصاح عن سبب التغيير". (الزمر، ٢٠٠٩)

- تسهم هذه الدراسة في خدمة الاقتصاد المصري حيث أن تفعيل الحوكمة يعمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والمساهمة في جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة، ورفع قدرات الشركات في الحصول على التمويل اللازم.

- ندرة الدراسات - في حدود علم الباحث - التي تطرقت إلى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

٣/١ أهداف الدراسة تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي وكذلك مزاياه وعيوبه.
- تحديد دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.
- تحديد مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة والتي تتناول اختبار العلاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبادئ حوكمة الشركات.

٤/١ أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي هو "ما هو دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" ويتفرع من السؤال الرئيسي ستة أسئلة فرعية (لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة تساؤل) هي:

- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات
- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ حقوق المساهمين.
- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين.
- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.
- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية.
- ما أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

٥/١ منهج الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة ولأغراض اختبار الفرضيات اعتمد الباحث على:
المنهج الاستقرائي وذلك بتجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها، وذلك من خلال أديبات المحاسبة والمراجعة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات وتغيير المراجع.

- المنهج الاستيعابي من خلال تصميم قائمة استقصاء عن دور تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، لاستطلاع رأي فئات الدراسة الثلاث (عضو لجنة المراجعة- المراجع الخارجي- سمسار الأوراق المالية) ثم تحليل النتائج.

٦/١ خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى:

١- الإطار المنهجي للدراسة يتناول مقدمة ومشكلة وأهمية وأهداف وأسئلة ومنهج وخطة الدراسة.

٢- الإطار النظري للدراسة يتناول الدراسات السابقة، أسباب ومزايا وعيوب التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، والإطار الفكري لحوكمة الشركات، ثم التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبادئ حوكمة الشركات.

٣- الدراسة الميدانية واختبارات الفروض.

٤- النتائج والتوصيات.

٥- مراجع الدراسة.

٦- ملحق الدراسة.

٢- الإطار النظري للدراسة

١/٢ الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

يزخر الفكر المحاسبي بالكثير من الدراسات حول تغيير المراجع الخارجي فمنهم المؤيد لسياسة التغيير الإلزامي، ومنهم الراض للتغيير وكل له وجهة نظره المؤيدة لرأيه بالأدلة.

١/١/٢ دراسات تؤيد التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي.

- دراسة (جربوع، ٢٠٠٨):

تناولت الدراسة تحليل وتقييم الجوانب المختلفة المرتبطة بفكر وتطبيق الالتزام بتحديد مده معينة للعلاقة التعاقدية بين المراجع الخارجي وعميل المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤيدين لفكرة التغيير يرون أن طول مدة التعاقد تفقد المراجع الشك المهني والاستقلال، والمعارضين فكرة التغيير يرون أن تكلفة التغيير تفوق الفوائد منه سواء المادية أو المعلوماتية، وأوصت الدراسة بالزام الشركات المساهمة بالتغيير بعد خمس سنوات.

- دراسة (Fagher & Mande, 2008):

تناولت الدراسة تحليل أثر طول العلاقة بين شريك المراجعة والشركة محل المراجعة على التقديرات المحاسبية، وتعكاس ذلك على جودة عملية المراجعة، وتضمنت الدراسة ٢٠ شركة في قطاعات مختلفة في السوق الاسترالية خلال الفترة بين ١٩٩٢-٢٠٠٤.

وتوصلت الدراسة إلى أن تغيير المراجع من نفس شركة المراجعة (التناوب) يؤدي إلى رفع جودة المراجعة وذلك على عكس تغيير المراجع من شركة مراجعة أخرى، نتيجة ارتفاع المعرفة المرتبطة بعمليات الشركة محل المراجعة، كما أنها تزيد قدرة مدير الشركة محل المراجعة على تقدير الحسابات خلال السنوات الأولى، إذا كان المراجع الجديد من شركة أخرى. كذلك هناك علاقة طردية بين انخفاض الحكم الشخصي للمراجع وطول مدة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، وأوصت الدراسة بتطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي حيث له تأثير إيجابي على جودة عملية المراجعة.

- دراسة (الزمر، ٢٠٠٩):

تناولت الدراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي وذلك في شركات المساهمة السعودية المسجلة في السوق المالية السعودية. وجاءت نتيجة الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح تعد سبباً رئيسياً وراء رغبة إدارة الشركات المساهمة السعودية في تغيير المراجع الخارجي، وأن التغيير الإلزامي أدى إلى تغيير الاستحقاقات السالبة إلى استحقاقات موجبة في بعض الشركات، وأوصت الدراسة بمزيد من البحوث للحد من مرونة المعايير المحاسبية ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة (مبارك، ٢٠١٠):

تناولت الدراسة تحليل بيانات ٣٩ شركة مساهمة سعودية مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٩، لمعرفة أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة، معتمدة في تحليل أثر التغيير على استخدام نسبة نموذج Miller لتحديد مدى وجود المستحقات التقديرية كمؤشر لوجود إدارة أرباح.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين جودة عملية المراجعة وطول فترة التعاقد، ولا توجد علاقة بين جودة عملية المراجعة والمتغيرات المستقلة الأخرى المستخدمة في الدراسة، وأوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الأبحاث على تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على احتكار مهنة المراجعة في البيئة السعودية.

- دراسة (Ebrahim, 2010):

قامت هذه الدراسة بإجراء تحليل شامل في البيئة الأمريكية وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٠ م-٢٠٠٦ م) في أعقاب صدور قانون Sarbanes Oxley في عام ٢٠٠٢ واستخدمت الدراسة عينة كبيرة شملت مجموعات مختلفة من عملاء المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع كبير في أتعاب المراجع بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة في السنوات الأولى (2004-2005) لتطبيق قانون Sarbanes Oxley، وذلك لأن شركات المراجعة الكبيرة تنفق موارد أكبر في عمليات المراجعة تجنباً للمخاطر، وأن المنافع

المتوقعة في الأجل الطويل من تطبيق قانون Sarbanes Oxley تفوق التكلفة وخاصة في مجال إعداد التقارير المالية، وكذلك هناك اتجاه ملحوظ نحو تغيير المراجع رغبة منهم في تخفيض الارتفاع الواضح في أتعاب المراجعة خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون Sarbanes Oxley.

- دراسة (Fitriany et al., 2010):

قامت الدراسة بلخترار أثر تناوب شريك المراجعة على جودة التقارير المالية وكان التطبيق على البيئة الإندونيسية عقب قيام إندونيسيا في عام ٢٠٠٢ بإصدار قانون لتنظيم تناوب شركات المراجعة والذي تم تعديله في عام ٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- يؤثر التناوب الإلزامي لشريك المراجعة الذي يتم كل ثلاث سنوات حسب نص القانون تأثيرا إيجابيا على الأرباح المحاسبية، ويزيد هذا التأثير بشكل واضح بعد انتهاء السنة الثانية لفترة التعاقد بين العميل وشركة المراجعة.
- هناك علاقة إيجابية بين التناوب الإلزامي لشركات المراجعة وجودة الأرباح المحاسبية وأن هذا التأثير الإيجابي يزداد كلما ازدادت فترة استمرار شركة المراجعة.
- العلاقة بين التناوب الإلزامي وجودة المراجعة هي علاقة غير خطية حيث تتأثر درجة قوة العلاقة بالزمن.

- دراسة (إبراهيم، ٢٠١١):

تناولت الدراسة حقيقة العلاقة بين قواعد وآليات حوكمة الشركات، وترشيد قرار اختيار المراجع الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أن قواعد وآليات حوكمة الشركات ليست هي الحل السحري لكل المشكلات في الشركات، ويمكن تحقيق أهدافها المرجوة المرتبطة بترشيد قرار اختيار مراقبي الحسابات، وتبني قدرة قواعد وآليات الحوكمة على تحقيق أهدافها وفقا لمجموعة من العوامل والاعتبارات الخاصة ببيئة تطبيقها، من أهمها ثقافة الأفراد في النواحي الإدارية والمالية والقانونية، وجود جهات رقابية لديها صلاحية للتأكد من سلامة قرار الاختيار، وجود نصوص قانونية تمنح أصحاب المصالح حق المشاركة في قرار الاختيار.

- دراسة (Karmer et al., 2011):

ركزت الدراسة على بحث أثر التناوب الإلزامي لشركة المراجعة دون أن يمتد تركيزها إلى أثر التناوب الإلزامي لشريك المراجعة، حيث أن تناوب شركة المراجعة يتضمن تلقائياً تناوب شريك المراجعة، وكان التركيز على علاقة التغيير الإلزامي وفترة استمرارها مع العميل على جودة الأرباح المحاسبية. وتم تطبيق الدراسة على الشركات الأمريكية خلال السنوات (١٩٨٠-٢٠٠٦ م) وتم اختبار أثر التناوب الإلزامي لشركة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي الذي يتم استخدامه عند قياس أو التقرير عن الأرباح السنوية. وانتهت الدراسة إلى:

- التناوب الإلزامي لشركات المراجعة سوف يؤدي إلى زيادة المستوى المستخدم من التحفظ المحاسبي عند القياس والتقرير عن أرباح السنة الأولى لعملية التناوب وأن هذه الزيادة لم تكن هامة إحصائياً.
- المستوى المستخدم من التحفظ المحاسبي ينخفض كلما طالت فترة التعاقد بين العميل وشركة المراجعة.

- دراسة (غنيم، ٢٠١٢):

تناولت الدراسة تأثير تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية، وعرضت الدراسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في مصر والسعودية كأهم الدول العربية، والتغيير الإلزامي في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا كأهم الدول الأجنبية، ثم وجهات نظر المؤيدين للتغيير والمعارضين له. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وجهات نظر مؤيدة ومعارضة وكل له حجته إلا أن الأدلة المدعمة لكل وجهة نظر غير قاطعة، مما يعني أن القضية مازالت مطروحة للمناقشة، وجاءت نتائج الدراسة الميدانية مؤيدة للتغيير وتؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع وكل من: - خصائص الشك المهني. - منحنى التعليم. - الاستقلال المهني. - التكاليف الأولية لعملية المراجعة. وأوصت الدراسة بتطبيق استراتيجية التخصص القطاعي للتغلب على الآثار السلبية للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي

- دراسة (Harris & whisenant, 2012)

- قامت الدراسة بتحليل بيانات شركات ثلاث دول من الدول التي أخذت بنظام التناوب الإلزامي لشركة المراجعة وهي إيطاليا والبرازيل وكوريا الجنوبية، وحاولت الدراسة تحقيق الهدف الأساسي لها وهو مدى اختلاف مستوى جودة المراجعة خلال السنة الأولى بعد تطبيق التناوب الإلزامي لشركات المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى:-
- أن جودة المراجعة تعتبر دالة في جدارة شركة المراجعة (Competence of The Audit Firm) ويتم قياسها بمدى قدرة المراجعين على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للعميل.
 - أن جودة المراجعة تعتبر دالة في مستوى التهديد الفعلي لاستقلال المراجع (The Level of Actual Threat to Audit Independence) ويتم قياسه بمدى قدرة المراجع على إصدار تقرير يفصح من خلاله عما تم اكتشافه من تحريفات جوهرية.
 - وجود علاقة إيجابية بين التناوب وجودة المراجعة حيث وجد انخفاض كبير في مستوى إدارة الأرباح، وأن الاعتراف بالخسائر أصبح أكثر حدوثاً في الوقت المناسب.
 - وأصبحت محاولات الشركات لإدارة الأرباح المستهدفة (Management Earnings Targets) أقل مما كانت عليه قبل تطبيق التناوب الإلزامي، أن أهم سلبات التغيير الإلزامي هي نقص معرفة المراجع بالعميل.

- دراسة (velte & stiglbauer, 2012)

- قامت الدراسة باختبار أثر التناوب الإلزامي لشريك المراجعة وشركة المراجعة على كل من جودة المراجعة والجودة المحاسبية، وجاءت الدراسة بعد قيام المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٠ بإصدار لائحة تقضي ضرورة التناوب الإلزامي لشركة المراجعة كل ست سنوات مع فترة توقف أربع سنوات، وذلك بعد أن كان الحد الأقصى للتناوب الإلزامي سبع سنوات مع توقف سنتين فقط؟.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التناوب الإلزامي وبين استقلال المراجع، وأن التناوب الإلزامي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى جودة التقارير المالية أو جودة المراجعة، وأن التناوب الإلزامي للمراجع يرتبط ببعض أنواع المخاطر، يأتي في مقدمتها ارتفاع تكاليف المراجعة. وأكدت الدراسة على أهمية تناوب شركات المراجعة باعتبار أن هذا التناوب يعد من الآليات الهامة التي يمكن استخدامها لتحد من سيطرة شركات المراجعة الكبرى على سوق المراجعة.

- دراسة (ريشو، ٢٠١٣).

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع إطار عام للأثار المختلفة للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لشركة المراجعة في البيئة المهنية المصرية، وتناولت الدراسة الفرق بين التغيير والتناوب، وأنواع تغيير المراجع من حيث النطاق والإلزام. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التغيير الإلزامي لشركات المراجعة وتكاليف القيام بالمراجعة، بينما وجدت علاقة عكسية بين التغيير الإلزامي وتكاليف التقاضي، وأن المراجعين وشركاء المراجعة لا يفضلون تغيير عميل المراجعة، وأن هناك علاقة إيجابية بين التغيير الإلزامي وجودة المراجعة بجوانبها المختلفة. وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام الجهات المهنية التشريعية في مصر بقضية التغيير الإلزامي لشركات المراجعة ووضع ضوابط لها تتفق مع البيئة المصرية.

- دراسة (Monroe and Hossain, 2013).

ناقشت الدراسة سياسة التغيير الإلزامي في أستراليا بعد صدور تشريع في ٢٠٠٢ (وتم تعديله في ٢٠٠٨) بالزام الشركات بالتغيير الإلزامي لشركة المراجعة، والآثار المترتبة على التغيير الإجباري للمراجع الخارجي، وآثارها على استقلال المراجع وجودة عملية المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التغيير الإلزامي في بداية الأمر كان ينظر إليه على أنه يأتي بآثار سلبية وخاصة الشركات المتعثرة، وكذلك تكاليف المراجعة سواء على المراجع أو عميل المراجعة، ولكن بعد اقتناع شركات المراجعة بأهمية التغيير وآثاره الإيجابية على استقلال المراجع، وقيام شركات المراجعة بتحسين قدرات ومؤهلات مراجعيها، ظهرت

النتائج الإيجابية لعملية التغيير وجاءت نتائج الدراسة الميدانية تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير وكل من الاستقلال وجودة المراجعة.

- دراسة (Nyakuwanika, 2014)

استهدفت الدراسة تحديد العوامل الكامنة وراء تغيير الشركات للمراجع الخارجي في زيمبابوي وحاولت الدراسة معرفة العلاقة بين تبديل المراجع الخارجي وأتباع المراجعة والخدمات الأخرى التي يؤديها المراجع الخارجي لعميل المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تغيير المراجع الخارجي يرجع لعدة عوامل من أهمها أتباع المراجعة حيث ترغب الإدارة في تخفيض أتباع المراجع كل فترة، كذلك وجود علاقة بين تغيير الإدارة وتبديل المراجع، فالإدارة الجديدة تفضل تبديل المراجع، كذلك حجم أعمال الشركة حيث يرتبط حجم الشركة طرديا مع معدل تغيير المراجع الخارجي.

- دراسة (Ionescu, 2014)

تناولت الدراسة أثر التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات الخارجي على جودة تقرير المراجع في البيئة الإيطالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تغيير المراجع يتم في إيطاليا كل ثلاث سنوات ويجوز تجديده لمدتين متتاليتين (الإجمالي تسع سنوات) بشروط، واتضح أن الثلاث سنوات الأولى تكون قدرة المراجع وحماسه أفضل من الفترتين التاليتين، وأن الفترة الأخيرة يكون فيها المراجع الخارجي عرف كل خبايا المنشأة ويقاوم التغيير بكل ما يستطيع، ويحاول البقاء في المنشأة، وإن جودة التقرير تكون عالية في الثلاث سنوات الأولى، وكذلك إدارة الأرباح تحاول أن تبقى على النظام القديم، لكن تنفيذ التغيير الإجباري للمراجع الخارجي يصب في مصلحة المستثمرين وجودة المراجعة.

٢/١/٢- دراسات لا تؤيد (تعارض) التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي

- دراسة (Jenkins and velury, 2008)

اعتمدت الدراسة على بيانات ٣١٢ شركة مسجلة في السوق الأوروبي للأوراق المالية، وبيانات ٤٠٣ شركة غير مسجلة في السوق الأوروبي للأوراق المالية، وذلك لتحليل طبيعة أثر طول فترة التعاقد مع المراجع الخارجي للشركة على التحفظات المحاسبية ومن ثم على جودة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لطول فترة التعاقد على التحفظات المحاسبية في حالة الشركات الكبرى، محل المراجعة، وأن هناك علاقة عكسية بين طول فترة التعاقد والتحفظات المحاسبية في حالة الشركات الصغرى.

- دراسة (Brazel et al., 2010)

تباينت الدراسة مدى تأثير تناوب شركاء المراجعة على جودة عملية المراجعة، ومدى تأثير التغيير قصير الأجل في فترات قصيرة على جودة عملية المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة الخاصة بالعميل وجودة المراجعة، وأن تناوب شركاء المراجعة على فترات قصيرة سوف يكون له تأثير سلبي على جودة المراجعة نتيجة فقدان المعرفة الخاصة بالعميل.

وأن التناوب الإلزامي لشريك المراجعة سوف يؤدي إلى زيادة أعباء العمل بصفة عامة على الشريك، وأن شركاء المراجعة سوف يفضلون إعادة التدريب على كيفية مراجعة عملاء ينتمون إلى صناعات جديدة بدلا من الانتقال إلى عملاء آخرين داخل نفس الصناعة، رغم أن جودة المراجعة سوف تتأثر سلبا في ظل إعادة التدريب وذلك على عكس الانتقال إلى عملية مراجعة جديدة. وأن قدرة شريك المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية تزداد كلما كانوا أكثر خبرة وأكثر معرفة بالصناعة، وهو ما يتناقض مع سياسة إعادة التدريب ومراجعة صناعات جديدة.

- دراسة (Kwon et al., 2010)

تناولت الدراسة مدى تأثير التناوب الإلزامي لشركات المراجعة على المتغيرات الثلاث (ساعات وأتعاب وجودة المراجعة)، وتمت الدراسة في كوريا بعد أن أخذت الدولة بسياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في عام ٢٠٠٦ م. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين التناوب الإلزامي لشركات المراجعة وكل من ساعات وأتعاب المراجعة.
- الدراسة لم تنته إلى وجود علاقة بين التناوب الإلزامي لشركات المراجعة وجودة المراجعة.
- أن العلاقة الإيجابية بين التناوب الإلزامي وساعات المراجعة سوف تكون أشد وضوحا خلال التعاقد الأول بسبب فحص وتقييم كل من هيكل الرقابة الداخلية ومخاطر المراجعة بأنواعها المختلفة ومخاطر العميل.

- دراسة (Fitzgerald et al. 2012)

اهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين تناوب شريك وشركة المراجعة وتقرير المراجع عن أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية، وطرحت الدراسة ثلاث تساؤلات بتلك الخصوص.

وتوصلت الدراسة إلى:-

- أن شركات المراجعة خلال السنة الأولى سوف تقوم بالإفصاح عن الكثير من أوجه القصور في الرقابة الداخلية.
- عدم وجود علاقة بين تناوب شريك المراجعة والتقرير عن أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية لدى العميل.
- وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة وطول فترة عمل الشريك مع العميل.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة يلاحظ الباحث الآتي:

- بعض الدراسات تؤيد التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وترى أنه إيجابي وضروري لاستقلال المراجع الخارجي، والبعض يرى سلبية التغيير حيث يؤدي إلى زيادة التكاليف على المراجع وعميل المراجعة.
- الدراسات تناولت قضايا حيوية مرتبطة بالتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي أهمها تكاليف المراجعة، جودة المراجعة، ممارسات الإدارة، جودة حياة الشريك.
- يوجد اختلاف في نتائج الدراسة التي جاءت بها تلك الدراسات حول مدى جدوى تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي.
- تختلف تلك الدراسات عن الدراسة الحالية حيث تركز الدراسة الحالية على تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات (توافر إطار قسائوني ومؤسسي لحوكمة الشركات، ضمان حقوق المساهمين، المعاملة العادلة للمساهمين، دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة).

٢/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي.

يتناول الباحث في هذا الجزء التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وذلك على النحو

التالي:

١/٢/٢ - مفهوم ونطاق تغيير المراجع الخارجي

لا يوجد استقرار واضح على استخدام مصطلح التغيير هل تغيير أم تناوب فبعض الدراسات Velte & stiglbauer 2012; Fitzgerald et al. 2012 ترى أنه تناوب المراجع (Auditor rotation)، وهناك دراسات أخرى (Ebrahim, 2010; Tanyi et al. 2010) تحدثت عن تغيير المراجع (Auditor change)، وبعض الدراسات (Fitzgerald et al. 2012) استخدمت المصطلحين كمرادفين.

ويرى بعض الكتاب (ريشو ٢٠١٣؛ Karmer et al. 2011) أن استخدام مصطلح التناوب كبديل لمصطلح التغيير يضعف من نطاق عملية التغيير، ويقصد بالتناوب هو تناوب شركاء المراجعة في مكتب واحد على عميل المراجعة، بينما مصطلح التغيير يعني تغيير مكتب المراجعة أو شركة المراجعة بكل أفرادها.

كذلك أشارت إحدى الدراسات (Fitriany et al., 2010) التي تمت في البيئة الإندونيسية إلى وجود مشكلات في التغيير فهناك تغيير حقيقي *real rotation*، وتغيير غير حقيقي *Unreal rotation*، والتغيير غير الحقيقي يحدث عندما تقوم شركة المراجعة بتغيير اسمها بعد تغيير هيكلها الوظيفي لبعض الشركاء حتى تصبح شركة جديدة، وبذلك تتجنب التطبيق الحقيقي لما تقتضيه التشريعات الإندونيسية، وفي نفس الوقت تكون قد نفذت التشريع الإندونيسي.

واطلقت دراسة (velte & stiglbauer , 2012) على تغيير شريك المراجعة مصطلح التغيير الداخلي (*internal rotation*) وعلى تغيير شركة المراجعة مصطلح التغيير الخارجي (*external rotation*)

كما سبق يتضح أن هناك فرق بين التغيير والتناوب، وأن التغيير يقصد به تغيير المراجع الخارجي أو شركة المراجعة بأكملها، لكن التناوب يقصد به تغيير (تبديل ما بين) أحد شركاء مكتب المراجعة لمراجعة حسابات نفس العميل. ويرى الباحث أن التغيير لا يقصد به التناوب والتناوب لا يخدم عملية المراجعة، إنما التغيير يقصد به تغيير كامل لشركة المراجعة حتى يؤدي ثماره ويضيف عيون جديدة وفكر جديد وخبرات جديدة للشركة محل المراجعة.

٢/٢/٢- التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي من حيث درجة الإلزام

يحدث التغيير الاختياري عندما يكون وفقاً لرغبة العميل أو رغبة المراجع، وإذا ما توافرت لدى أي منهم الأسباب التي يرى معها ضرورة التغيير، أما التغيير الإلزامي هو التغيير الذي يحدده التشريع، فالكثير من الدول اتجهت إلى إصدار تشريعات تكفل التغيير الإلزامي، وقد تزايد هذا الاتجاه بصفة خاصة بعد أن تطلب قانون Sarbanes Oxley في فقرته رقم ٢٠٣ ضرورة التغيير الإلزامي لشريك المراجعة، واشترطت بعض التشريعات

ضرورة انقضاء فترة محددة بعد التغيير الإلزامي للمراجع وقبل أن يعود من جديد لمراجعة نفس الشركة وتسمى فترة التوقف **cooling off period**. ولقد اختلفت الدول في تحديد الفترة التي يستمر فيها المراجع في مراجعة نفس العميل قبل تغييره الزامياً، وكذلك مدة التوقف، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (١) فترة تعاقد المراجع الخارجي وفترة التوقف في بعض الدول

الدولة	فترة التعاقد "بالسنوات"	فترة التوقف
جمهورية مصر العربية (القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٩)	٦ سنوات	-
المملكة العربية السعودية (بافقير، ٢٠٠٨)	٥ سنوات (٣ مكتب منفرد والرابعة والخامسة مكتب مشارك)	-
الولايات المتحدة الأمريكية قبل Sarbanes Oxley	٧ سنوات	٣ سنوات
الولايات المتحدة الأمريكية بعد Sarbanes Oxley	٥ سنوات	٥ سنوات
المملكة المتحدة	٥ سنوات	٥ سنوات
أستراليا	٥ سنوات	سنتان
دول الاتحاد الأوروبي	٧ سنوات	٥ سنوات

المصدر: (ريشو ٢٠١٣؛ Kwonw et al, 2010) مع إضافة مصر والسعودية.

٤/٢/٢ - مزايا التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي

إن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي له مزايا عديدة من أهمها:-

;(Cameran et al.2005); (Healy and Kim, 2003);(Harris, 2012);

(Hatfield, et al.2012)

- إيجاد نوع من مراجعة النظير peer Review حيث يقوم المراجع اللاحق

بمراجعة عمل المراجع السابق.

- منع التقارب في المصالح بين المراجع وعميله والذي ينشأ نتيجة العلاقات الطويلة بينهما.
- التشجيع على إيجاد نوع من المنافسة بين المراجعين الأمر الذي يرفع في النهاية من جودة المراجعة.
- تجعل المراجع في وضع يؤهله لإبداء وجهات نظر مغايرة لوجهته نظر العميل في الأمور المرتبطة بالتقرير المالي.
- يعطي نظرة جديدة وموضوعية للقوائم المالية، ويجلب رؤية جديدة لعملية المراجعة.
- يعتبر وسيلة لتعزيز الاستقلال، والحد من حالات الفشل في تدقيق الحسابات وتحسين نوعية التدقيق.
- حصول المدقق على قسط أو علاوة سوق مالية **high market premium** نتيجة للسمعة الطيبة التي ترافقه.
- له آثار إيجابية في حالة أرباح السوق العادية **normal market profit** لا يتم ضغطها نحو الصفر.
- له آثار إيجابية للعملاء والمستثمرين الذين ينتمون إلى سوق عالية المخاطر.
- يمكن المستثمر من تحليل الوضع الحقيقي لسوق التدقيق قبل إدخال قاعدة التناوب حيز التنفيذ.
- يعمل على وجود ضمانات خارجية تدعم الاستقلالية الناتجة عن الدوران كمعيار مراقبة الجودة وفحص النظر.
- يعمل على توازن قوى السوق من ناحية تكاليف التقاضي والتقييم السلبي

litigation costs & negative reputation

٥/٢/٢ - عيوب التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي

يرى البعض (Velt et al. 2012); (Chasan, 2012) ; (Harris, 2012)

(أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي له عيوب كثيرة من أهمها:

- إن دوران المدقق لن يكون له أي تأثير سلبي على التقرير و الاستقلال ما دام المدقق يتمتع بهما بدرجة كافية، بالإضافة إلى أن هذا التغيير قد يصاحبه زيادة في التكاليف ولن يكون له فوائد كافية لتبرير هذه التكاليف.

- تحمل المدقق تكاليف أعلى للمراجعة الأولية وتكاليف الدوران قد تفوق منافعه.

- هيمنة الشركات الأربع الكبرى في التدقيق على الشركات المدرجة في السوق الأوروبية.

- الخسارة التي تكمن في فقدان المعلومات الخاصة بعمل العميل بسبب الدوران المتكرر للمدقق.

- يصبح عمل المدقق أقل فاعلية ويخسر فرصة مراقبة أداء المدراء.

- العيوب السابقة جعلت "البرلمان الأوروبي يناقش تقييم الأثر الناتج عن الدوران، وضرورة إثارة التساؤلات حول مدى معالجة دوران المدقق للمشاكل الفعلية المتصورة في السوق الأوروبي." (Chasan, 2012)

ويرى الباحث أن أهم مزايا التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي هو دعم استقلال المراجع الخارجي وهذا يصب في جودة المراجعة، وأهم العيوب زيادة التكاليف على العميل والمعمل.

٦/٢/٢ - العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي

أن تغيير المراجع الخارجي هو ضمان لاستقلاله وحياده وأن هناك بعض العوامل التي تؤثر في استقلال المراجع منها: - (Mautz & Sharaf, 1961, p208; Aloke and Moom, 2003)

١/٦/٢/٢ - طول فترة الارتباط بالعميل

إن طول فترة الارتباط مع العميل لها تأثير إيجابي حيث تجعل المراجع في موقف أفضل كفاءة في أداء المراجعة واختصار وقت تنفيذها، ولها تأثير سلبي لأنها من الممكن أن تؤدي إلى توطيد العلاقة الشخصية بين المراجع وإدارة المنشأة محل المراجعة، الأمر الذي يحتمل معه تخاضي المراجع عن بعض الأمور، وهذا يؤثر على استقلال ونزاهة المراجع.

٢٠٠٢/٦/٢ - أتعاب المراجع

تعتبر أتعاب المراجع الخارجي إحدى المؤشرات الهامة التي تؤثر على موضوعيته واستقلاله وجودة الخدمة التي يقدمها، ففي ظل المنافسة الحادة في سوق خدمة المراجعة تميل الأتعاب للانخفاض متأثرة بعامل الطلب والعرض، مما يؤثر سلباً على استقلالية المراجع بشكل جوهري وجودة الخدمة التي يقدمها. (Simunic, 1980؛ طلبه، ١٩٩٧)

وحرصاً من المجمع الأمريكي للمحاسبة القانونية (AICPA) على عدم تأثير استقلالية المراجع الخارجي بالأتعاب التي يتقاضاها فقد وضعت بعض المعايير الخاصة بذلك، والتي من أهمها أن لا تزيد أتعاب المراجع من العميل الواحد عن (١٠%) من مجموع الأتعاب الكلية للمكتب. (جربوع، ٢٠٠٨، ص ٧٦٩)

٢٠٠٢/٦/٣ - ممارسات إدارة الأرباح (تحقيق منافع ذاتية للإدارة)

يرى (حسين، ٢٠٠٣) أن تغيير إدارة الشركة قد يكون سبباً في تغيير المدقق الخارجي وذلك برغبة الإدارة الجديدة بقطع أي صلة بالإدارة القديمة أو رغبتها في مراجع آخر يسهل التعامل معه ويحقق كل رغباتها.

ويرى (Carcello & Nagy, 2004) أن تغيير المراجع يجب أن يكون إلزامياً إذا توافرت بعض الأسباب، ويأتي في مقدمتها وجود تلاعب في القوائم المالية.

كذلك أشارا (Magri and Baldacchini, 2004) إلى أن العوامل الاقتصادية بصفة عامة تعد من المحركات الجوهرية لتغيير المراجع الخارجي، وقد لاحظ الباحثان (Defond and Subrmnyam 1998) أن الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي كان بها نقص جوهري في الاستحقاقات الاختيارية في السنة التي تسبق عملية التغيير مباشرة، وحدث تحسن جوهري في هذه الاستحقاقات في السنة التي أعقبت عملية التغيير، واستنتج الباحثان أن إدارة الأرباح تعد سبباً وراء رغبة الإدارة في عملية التغيير.

ويرى (Wallace, at al. 2006) أن قضية تغيير المراجع الخارجي تسمى

Audit shopping وتكثور حول زاويتين أساسيتين:-

- الأولى هي علاقة عملية تغيير المراجع الخارجي بتكلفة الوكالة حيث تسعى الإدارة إلى تغيير المراجع الخارجي في الشركات التي تزيد فيها درجات التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك أو بين الملاك و الدائنون، وبالتالي تزيد تكلفة الوكالة وغالبا يكون تغيير المراجع بهدف تحقيق منافع ذاتية للإدارة.

- الثانية رغبة الإدارة في عملية التغيير للحصول على تقارير مالية تتبع فيها سياسات محاسبية أقل تحفظا، وذلك بهدف إبراز تحسن ملموس في الأداء الاقتصادي للمنشأة.

٤/٦/٢/٢ - عدم الاتفاق على النواحي المحاسبية

قد يحدث خلاف بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة حول تفسير المبادئ أو المعايير المحاسبية التي تحكم تطبيق العملية المحاسبية ومنها تقييم الأصول الثابتة تقييم المطلوبات، توقيت الاعتراف بالإيراد، توقيت الاعتراف بالمصروفات، أسس تقييم المخزون، الخ، فإذا لم يقتنع المراجع الخارجي بتطبيق أو تفسير العمليات المحاسبية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، سوف يقوم بإظهار ذلك على أنه هناك تحفظات في تقريره بهذا الخصوص، مما يكون سببا في تغيير المدقق. (حسين، ٢٠٠٣)

٥/٦/٢/٢ - الحفاظ على استقلال المراجع

يرى أحد الكتاب (Nashwa, 2004) أن هناك انتقادات موجهة إلى مهنة مراجعة الحسابات وضرورة التغيير الإلزامي للمراجعين لأن طول فترة العلاقة التعاقدية بين العملاء والمراجعين تؤدي إلى فساد الشك المهني وفساد حياتهم واستقلالهم، وأن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين يتفق مع الرأي الذي يطالب بالتغيير الإلزامي للمراجع، رغم أنه سوف يكون مكلف وأن قانون (Sarbanes Oxley) المتعلق بفساد الشركات المساهمة الأمريكية يتطلب من هذه الشركات تغيير مراجعيها كل خمس سنوات.

من العرض السابق يتضح أن العوامل السابقة تعتبر أهم العوامل المؤثرة في التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ويجب مراعاتها في علاقة الشركة والمراجع الخارجي.

٧/٢/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في جمهورية مصر العربية.

عقد المشرع للجمعية العمومية العادية للمساهمين الاختصاص بتعيين مراقب الحسابات كأصل عام، وهو ما نصت عليه المادة ٢٢٣ من قانون الشركات الفرنسي رقم

٥٣٨ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٣٨٤ من قانون الشركات الإنجليزي الصادر لسنة ١٩٨٥ ، وأقر المشرع المصري في المادة ١٠٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي نصت صراحة على أن مراقب الحسابات تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه.

وفي ٢٠٠٧ صدر قرار الهيئة العامة لسوق المال بأنه يجوز للهيئة شطب المراجع الخارجي من سجل المراجعين بالهيئة إذا أخل بالتزاماته الواردة بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك اتخاذ أي إجراءات أخرى ضده، وفقا لأحكام القوانين واللوائح السارية. (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١)

وفي عام ٢٠٠٩ م تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٩ لتقوم بالعديد من المهام (منها ما جاء في القسم السابع) تحت عنوان قواعد حوكمة الشركات الذي يؤكد على ضرورة تعيين مراجع خارجي من بين المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية، ويجدد له سنويا بحد أقصى ست سنوات، يتم تغييره بعد ذلك.

ورغم أن تشريعات العديد من الدول (ومنها مصر) نصت على أن الجمعية العمومية منفردة هي صاحبة الحق في تعيين وتغيير المراجع الخارجي (المراجع الخارجي) وكذلك تحديد أتعابه، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن إدارات الشركات هي التي تقترح اسم المراقب كذلك هي التي تحدد الأتعاب الخاصة به وغالبا ما توافق الجمعية العمومية على ما تقترحه إدارات الشركات بشأن المراجع الخارجي؛ وأن معظم إدارات الشركات تحرص دائما على دعم استقرار المراجع الخارجي الحالي ولفترات طويلة طالما لا توجد مطالبة من الجمعية العمومية بالتغيير، كما تحرص إدارات الشركات على دعم التواصل بالمراجع الخارجي من خلال الاستعانة به في أعمال استشارية وخدمات بخلاف المراجعة وهو أمر يهدد استقلال المراجع الخارجي.

٣/٢ - حوكمة الشركات

يعرض الباحث في هذه النقطة مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

١/٣/٢ - مفهوم حوكمة الشركات

توجد تعريفات عديدة لمفهوم حوكمة الشركات إلا أن الباحث سيقصر على الصياغة التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتعريف حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء. (OECD, 2004)

٢/٣/٢ - مبادئ حوكمة الشركات

١/٢/٣/٢ - المبدأ الأول: توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات

من أهم العناصر التي يجب توفرها في أي دولة ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة، ويعكس ضرورة توافر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال، ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية اللازمة، ويجب أن يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.

٢/٢/٣/٢ - المبدأ الثاني: "حقوق المساهمين"

إن من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين وأبرز هذه الحقوق:

- ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم، وإمكانية تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة، والمشاركة في أرباح الشركة.
- أن يحصل المساهمين على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، إصدار أسهم إضافية، أي عمليات استثنائية كبيع أصول الشركة.

٣/٢/٣/٢- المبدأ الثالث "المعاملة العادلة للمساهمين"

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها، ضمن صنف معين من الأسهم، وينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، وأخيراً يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.

٤/٢/٣/٢- المبدأ الرابع "دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات"

يعتبر المساهمون ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية هم أصحاب المصالح الرئيسيون في الشركة، وفي هذا السياق ينبغي أن يعترف أطراف الحكم المشترك بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القاتون، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت.

٥/٢/٣/٢- المبدأ الخامس "الإفصاح والشفافية"

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات، وأهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وآلية وكيفية اختيارهم.
- العمليات ذات الصلة بأطراف من الشركة، عوامل المخاطرة المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- هياكل الحوكمة وسياساتها.
- كما ينبغي القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل مؤهل، وينبغي للمدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

٦/٢/٣/٢ - المبدأ السادس "مسؤولية مجلس الإدارة"

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة:

- اعتماد استراتيجية الشركة وتوجيهها، وخطط العمل الرئيسية، والموازنات التقديرية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.
- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ورواتب والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.
- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه.
- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
- ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة وخصوصاً وجود نظم إدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات.

٤/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبادئ حوكمة الشركات

يحاول الباحث في هذه النقطة الربط ما بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبادئ حوكمة الشركات من خلال الأدبيات المحاسبية، وذلك كما يلي:

١/٤/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي و المبدأ الأول (توافق إطار قاتوني

ومؤسسي لحوكمة الشركات).

إن تطبيق حوكمة الشركات لا يزال في بدايته في العالم العربي بشكل عام وأن كانت جمهورية مصر العربية تعتبر أول دولة عربية بدأت بالاهتمام بحوكمة الشركات وأصدرت لائحة قواعد معايير الحوكمة في أكتوبر ٢٠٠٥ ليبدأ تطبيقها من بداية ٢٠٠٦ م.

وأثبتت إحدى الدراسات (بافير، ٢٠٠٨) أن فترة ما بعد تطبيق لائحة حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٧) حدث انخفاضاً في ممارسة إدارة الأرباح وخاصة في قيمة التسويات الاستثنائية مقارنة بما حدث خلال الفترة (٢٠٠٢-

(٢٠٠٥) مما يدل على أن تطبيق متطلبات حوكمة الشركات له الأثر الإيجابي على الحد من ممارسة الأرباح.

وتؤكد بعض الدراسات (Imhoff, 2003/ Gietzmann & Sen, 2002 / Dopuch et al., 2001) أنه في حالة احتفاظ المراجعين بالعملاء لعدد من السنوات، فإن التعاقب الإيجابي يمكن أن يؤدي بصورة درامية إلى تخفيض قيمة الأعمال التي تتم للعملاء، مما يؤدي إلى تأثيره على استقلالية المراجع الخارجي، كذلك هناك علاقة سلبية بين جودة المراجعة واستمرار شريك المراجعة لفترة طويلة، وتتخذ العديد من مكاتب المراجعة الإسبانية عملية تغيير المراجع وتناوب الشركاء كأحد السياسات الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق مستوى مرتفع من جودة المراجعة.

وتستنتج إحدى الدراسات (Baker & Dwight, 2002) أن اختيار المراجعة كواحدة من آليات حوكمة الشركات يتوقع له أن يثير علاقة تأثيرية متبادلة بين مهنة المراجعة وحوكمة الشركات، وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Cohen et al., 2002) حول أهمية ربط خصائص حوكمة الشركات بعملية المراجعة واعتبارها أحد عوامل قبول أو رفض المراجع للمهام الموكلة إليه.

ومما سبق نستخلص أن هناك تأثير متبادل بين المراجع الخارجي وحوكمة الشركات، وأن تغيير المراجع يحقق جودة المراجعة، وهذا يصب في مصلحة المنشأة ومن لهم علاقة بها والتي من أجلهم وجدت الحوكمة، وبالتالي يمكن التوصل إلى أن تغيير المراجع يسهم في تفعيل مبدأ "توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات".

٢/٤/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي والمبدأ الثاني والثالث (" حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية للمساهمين)

حرص المشرع المصري على حقوق المساهمين في الشركات حيث نص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ٥٩ على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأمانة أو النيابة، وأشارت المادة ١٠٣ من نفس القانون أن تعيين مراقب الحسابات يكون من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وحددت المادة ٢١٧ من اللاحة التنفيذية لقانون الشركات المسئوليات الواجب القيام بها من قبل المساهمين،

والتي تتمثل في تغيير مراقب الحسابات أثناء السنة المالية التي انتدب لها بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون، والنظر في عزل مراقبي الحسابات وإقامة دعوة المسؤولية عليه طبقاً للمادة ١٠٦ من القانون والنظر في تقرير المراجع الخارجي في حالة عدم تمكنه من أداء مهمته.

وأكدوا (نور الدين ٢٠٠٥ ؛ وغريب ٢٠٠٩) بأن جودة قرار اختيار المراجع الخارجي يرتبط بشكل أساسي بمدى الحقوق المقررة لحملة الأسهم، ويرى (إبراهيم، ٢٠١١ ص ٦٨٦) أن مشاركة المساهمين في اختيار المراجع الخارجي يحكمها مدى ادراك ووعي المساهمين للدور المرتقب للمراجع الخارجي، ومدى القدرة على المفاضلة بين مكاتب المراجعة المختلفة ودائماً ما يعوق عدم تماثل المعلومات بين الجمعية العمومية والإدارة عملية الاختيار الرشيد للمراجع الخارجي.

واقترح (بافقيز، ٢٠٠٨) مدخل لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية، وتوصل إلى:

- أن إدارة الأرباح يتم ممارستها سواء من قبل المنشآت العامة أو الشركات المساهمة.
- أن أساليب إدارة الأرباح تختلف باختلاف الهدف منها والظروف والفرص المتاحة أمام إدارة المنشأة.
- قد تختلف أساليب إدارة الأرباح من دولة إلى أخرى، كما أنها قد تختلف من قطاع صناعي إلى آخر، أو منشأة إلى أخرى.
- وجود عدد من الأساليب والمقاييس التي يمكن من خلالها قياس إدارة الأرباح، إلا أنه معظم هذه المقاييس تعتمد على النموذج المقترح من قبل Jones لسنة ١٩٩١ م.

كذلك يرى كل من (Healy and Kim 2003) أن تغيير المراجع الخارجي يمنع التقارب في المصالح بين المراجع وعميله، والذي ينشأ نتيجة العلاقات الطويلة بينهما، ويخلق نوعاً من المنافسة بين المراجعين، الأمر الذي يرفع في النهاية من جودة المراجعة كل ذلك يؤدي إلى الحفاظ على حقوق المساهمين.

وكذلك أصدر مكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً عام ١٩٩١ م تحت عنوان "الإصلاح المطلوب فوراً للمحاسبة والمراجعة، وذلك في أعقاب فشل ٣٩ بنك م مالي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٨٩)، ولم تكشف القوائم المالية لتلك البنوك عن أي إشارات إنذار على قرب هذا الفشل، وانتقد التقرير طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل والتي أشار إلى أنها قد تمتد لعدة عقود، وألمح التقرير إلى أن هذه العلاقة تضر باستقلال المراجع حيث أنها تخلق نوعاً من العلاقات الشخصية بين المراجع والعميل.

ويرى الباحث أن للمراجع دور هام في الحفاظ على حقوق المساهمين، فإذا أيقن المراجع الخارجي أن عملية التغيير إلزامية بعد فترة معينة وسوف يؤدي ذلك إلى مراجعة النظير Peer Review، فإنه سوف يبذل العناية اللازمة لكشف التحريفات، والتحقق من صحة وعدالة القوائم المالية بكل أماته وموضوعية، ويحاول اكتشاف الأساليب المختلفة التي تمارسها الإدارة بخصوص البدائل المحاسبية المختلفة، وكل ذلك يعتبر ضماناً وحفاظاً على حقوق المساهمين، ويسهم في حصول كل مساهم على حقه، وبالتالي يساعد في تفعيل المبدأ الثاني والثالث لحوكمة الشركات "حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية للمساهمين".

٣/٤/٢ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي أو المبدأ الرابع - (دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات).

إن تعارض المصالح بين معدي القوائم المالية ومستخدميها يؤدي إلى ظهور فجوة زمنية بين الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين وردود أفعال المحاسبين لتبليتها، وأن السبب الرئيس الذي يدفع الشركات إلى طلب خدمات المراجعة الخارجية هو المساعدة في رقابة المصالح المتعارضة بين كل من الإدارة والمساهمين وحملة السندات، ويتمثل التعارض داخل الشركة في: (watts & Zimmerman, 1986)

- التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الذي ينشأ عن تكلفة الوكالة المتعلقة بأصحاب حقوق الملكية.
- التعارض في المصالح بين حملة الأسهم والسندات والإدارة الذي نشأ عن تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض.

وأن مهمة المراجع الخارجي تدقيق الحسابات بما يعطي القوائم المالية الاعتدال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح جميعا دون تفرقة بينهم، ومساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى منفعة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، هذا إلى جانب زيادة الثقة فيما يقدمه مصدر المعلومات إلى مستخدميها من معلومات تم فحصها بواسطة شخص فني متخصص، وهذا الرأي يهتم ذوي المصالح المتعاملين مع المنشأة حيث يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية، ويجعلهم يكونون فكرة عن مدى أداء الإدارة.

وأیضا عند عقد الجمعية العمومية وعند مناقشة التقرير الختامي، يستطيع المراجع الخارجي أن يلفت نظر الحضور ذوي المصالح عن نقاط الضعف ونقاط القوة في المنشأة، وفرص الاستفادة من نقاط القوة وإمكانيات معالجة نقاط الضعف، مما يشجع الأطراف ذوي المصلحة في التعاون الفعال لخدمة المنشأة، وبالتالي يمكن التوصل إلى أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يسهم في تفعيل مبدأ "دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات".

٤/٤/٢- التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي والمبدأ الخامس (الإفصاح والشفافية).

يرى (المطيري، ٢٠٠٣) أن الحوكمة تتعلق بشكل أساسي بالضوابط اللازمة لتوفير عنصري المصداقية والشفافية في التقارير المالية المنشورة، ففي جمهورية كوريا يقتضي قانون الشركات باتخاذ قرار خاص فيما يتعلق بأية صفقة قد ينتج عنها بيع أجزاء كبيرة من أصول الشركة، وفيما يتصل بتلك الشركات والصفقات التي تشمل شركات مسجلة في البورصة وتفرض البورصة في تلك الحالات متطلبات وكشوف إضافية تثبت جدية وضرورة الحدث وموضوعيته.

كذلك في جنوب أفريقيا يعتبر من الممارسات الجيدة بأن أي صفقة تزيد قيمتها عن ٣٠% من قيمة أصول المنشأة (الشركة) تطرح المسائل المتعلقة بالصفقات غير العادية (بما في ذلك عمليات الاندماج والاستيلاء والشراء) على اجتماع عام لحملة الأسهم من أجل الموافقة عليها.

ويرى (صيام، ٢٠٠٩ م) أن العقود الثلاث الماضية زادت فيها عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ضد شركات المراجعة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين

ودائنين وغيرهم، بسبب ما أصابهم من أضرار ناتجة عن إهمال وتقصير بل تواطؤ بعضهم، وترجع تلك الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي لتلك الشركات واقتقادها إلى الممارسة المالية السليمة ونقص الشفافية والإفصاح المحاسبي.

ويستطيع المحاسب بناءً على رغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح **Creative Accounting** في معالجات كثيرة منها (المخصصات، الاحتياطات، التقييم المحاسبي، السياسات المحاسبية). وهناك أسباب عديدة تدفعهم للتلاعب بالحسابات ومن بين هذه الأسباب: (الحنيني، ٢٠٠٩: م.).

- التأثير على سمعة الشركة إيجابياً. - والحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية. - أو لأهداف التلاعب الضريبي. - لغايات التصنيف المهني المتقدم. - لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية. - الحصول على مكافآت كبيرة للمدراء. - تجنب التكلفة السياسية. - تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين.

وواجب المراجع في الحالات التي يجد فيها إخفاء حقائق وأرقام تؤثر على مستقبل تلك الشركات أن يطلع الجمهور عليها، وأن يوضح الإبداع في طرق المحاسبين لمعالجة الأرقام المسجلة في دفاتر الشركة، وهذا قد يرجع إلى عدم تفعيل حوكمة الشركات وضعف أخلاق معد المعلومات المالية.

ومن حق المساهم أن يعرف ما يدور في الشركة وأن يستفسر عن أي بند من بنود القوائم المالية المطروحة في اجتماع الجمعية العمومية (المادة ٦٥، ٧٣ من القانون ١٥٩) ويستطيع المراجع الخارجي أن يوضح للمساهم كل تلك الاستفسارات بموضوعية من خلال ما يتمتع به من استقلال وخاصة إذا كان مقتنعاً بأنه يراجع تلك الحسابات لفترة محددة وأنه ملاحق قضائياً.

ويلعب التغيير الإلزامي للمراجع دوراً إيجابياً في حالة المتطلبات الموضوعية (حالة كوريا) وفي حالة طرح الصفقة على اجتماع عام لمجلس الإدارة (كما في حالة جنوب أفريقيا)، وينبغي على المراجع الخارجي أن يكون له دور في تلك الصفقة وبخاصة إذا كانت فترة عمله محددة ومعروفة. أما إذا فكر المراجع الخارجي في الخسائر المالية التي قد

تلقى به جراء فقد العميل فقد يدفعه هذا في بعض الأحيان إلى تخفيض مستوى استقلاله حفاظا على العميل، ولذا قد تؤثر طول مدة خدمة المراجعة سلبا على استقلال المراجع الخارجي. وبالتالي يمكن الحكم بأن التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات يساعد في تفعيل مبدأ "الإفصاح والشفافية".

٥/٤/٢- التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي و المبدأ السادس (مسؤولية مجلس

(الإدارة)

لقد أثبتت بعض الدراسات أن طول مدة خدمة المراجع الخارجي لعميل المراجعة تضعف استقلاله وتشجع الإدارة على تخفيض ممارسات التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وكلما انخفضت مدة خدمة المراجع الخارجي كلما زادت قدرته على كشف ومعالجة انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي. (Davis et al., 2009)

ويرى (Ebrahim, 2004) أن هناك علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وممارسة التحفظ المحاسبي، وأن الشركات التي تحاول أن تتجنب الخسائر تمنح خصومات سعر مقابل زيادة مؤقتة في المبيعات، وأن وجود مستثمرين واعيين بالشركة يحد من التلاعب بالنشطة الفعلية.

كذلك توصل (عيسى، ٢٠٠٨) إلى النتائج التالية:

- الإدارة قادرة على خداع مستخدمي التقارير المالية للشركة من خلال إدارة الأرباح.
- وجود علاقة إيجابية بين مراقبة أداء المراجعة والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة.
- وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجع وجودة المراجعة فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة كلما زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة سلوك إدارة الأرباح وبالتبعية تزداد جودة المراجعة.
- وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل وموضوع المراجعة وجودة المراجعة.
- وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

مما سبق يمكن القول أن الإدارة تحاول تعظيم منافعها وهذا قد يضر بمصالح بعض الأطراف ذوي المصالح بالمنشأة، وأن اعتماد المراجع الخارجي ماليا على الشركة محل

المراجعة يعد من التهديدات الهامة التي تواجه استقلال المراجع الخارجي من خلال إضعاف قدرته على مقاومة الضغوط التي تمارسها عليه الإدارة، وأن التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات الخارجي سوف يزيد من استقلاله ويجعله يقاوم تلك الممارسات ويبدى رأيه بكل موضوعية وهذا يحد من ممارسات الإدارة، ويسهم في قيام الإدارة بمسؤولياتها.

وبعد عرض الجزء النظري يخلص الباحث إلى

- أن التغيير الإجباري للمراجع الخارجي نال اهتماماً كبيراً على المستويين المحلي والدولي بهدف دعم الثقة في مهنة المراجعة.

- أن هناك من يؤيد التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ولديه مبرراته وأهمها استقلال المراجع، وهناك من يرفض عملية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ولديه مبرراته أيضاً وأهمها زيادة التكاليف.

- هناك عوامل كثيرة تؤثر في عملية التغيير منها طول مدة التعاقد والأتعاب وعدم الاتفاق حول بعض المعالجات المحاسبية ورغبة الإدارة في التغيير.

- عملية التغيير تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات وهي: توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات، وضمان حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة للمساهمين، ودور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية مجلس الإدارة.

ويرى الباحث أن التناوب بين الشركاء لا يعتبر تغيير وأن تغيير المراجع سلاح ذو حدين ويجب المفاضلة بين إيجابيات وسلبيات التغيير، ويؤيد الباحث سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بعد التأكد من الجانب الإيجابي لها والتي يرى الباحث أنها تحقق للمراجع الاستقلال، وأن استقلال المراجع يفوق أي سلبيات تترتب على التغيير.

٣- الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

١/٣- منهجية الدراسة الميدانية

تحتوي منهجية الدراسة الميدانية على النقاط التالية:

١/٣-١- فروض الدراسة

يحاول الباحث في هذا الجزء الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة ميدانيا، ويتم صياغته " ما هي تصورات المستقصى منهم (سماسة الأوراق المالية وأعضاء لجنة المراجعة، مراجع الحسابات الخارجي) (المراجع الخارجي) بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

ويشير (غنيم، ٢٠١٢) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي واكتشاف التحريفات الجوهرية، وأن التغيير الإلزامي للمراجع يحسن من قدرة المراجع على دقة تقديرات المخاطر المحتملة، وهذا يعكس بالإيجاب على نمو وبقاء المنشأة، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه حوكمة الشركات من خلال المبادئ المختلفة لها.

والإجابة المتوقعة لهذا السؤال " أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرئيس للبحث في صورة فرض العدم H_0 : "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات".

ولتغطية الجوانب الرئيسة للمشكلة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الفرض الرئيسي إلى ستة فروض فرعية لتغطية مبادئ حوكمة الشركات هي:

الفرض الفرعي الأول H_{01} : "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات.

الفرض الفرعي الثاني H_{02} : "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ حقوق المساهمين.

الفرض الفرعي الثالث H_0^3 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ معاملة عادلة للمساهمين.

الفرض الفرعي الرابع H_0^4 . لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.

الفرض الفرعي الخامس H_0^5 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية.

الفرض الفرعي السادس H_0^6 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

٢/١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مسامرة الأوراق المالية (١٤٥ مكتب)، وأعضاء لجنة المراجعة (٢١١ شركة مساهمة مسجلة في بورصة الأوراق المالية المصري)، مراجع الحسابات الخارجي (٢٥٠٠٠ مراقباً منهم ٢٤٠ مسجلين لدى البنك المركزي)^٣.

ولتحديد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة تم الاستعانة بعدة دراسات للاسترشاد بها في هذا المجال، ويظهرها الجدول التالي:

جدول (٢) الحد الأدنى المناسب لحجم العينة ومعدل الردود المتوقع لقوائم الاستقصاء

الدراسة	القوائم الموزعة	الردود	نسبة الردود
الزمر ٢٠٠٩	٧٨	٧٨	%١٠٠
غنيم ٢٠١٢	٧٨	٦٥	%٨٣
ريشو ٢٠١٣	٦٠	٤٥	%٧٥
منصور ٢٠١٣	١٢٤	١٢٤	%١٠٠
المتوسط	٨٥	٧٨	%٧١ تقريبا

(٣) بيانات المحاسبين الموقع التالي:

http://www.en4me.com/alalamalyoum/print.jsp?art_id=1127272

بيانات شركات المساهمة الموقع التالي: www.ads-securities.com/Stock_Exchange

بيانات مسامرة الأوراق المالية الموقع التالي: <http://eg.kompass.com/a/82200>

ومن الجدول السابق يتضح أن متوسط عدد قوائم الاستقصاء ٨٥ قائمة، وحيث أن عينة الدراسة تتكون من ثلاث فئات لذلك قام الباحث باختيار عينة البحث بأكثر من ٣٩ مفردة لكل فئة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣) القوائم الموزعة والمستلمة والتي أجري عليها التحليل لعينة الدراسة.

فئات العينة	القوائم الموزعة	القوائم المستلمة	قوائم مرفوضة	القوائم التي تم تحليلها	نسبة الردود
عضو لجنة المراجعة	٤٥	٣٧	٣	٣٤	%٨٢
مراجع خارجي	٦٠	٤١	٥	٣٦	%٦٨
سماسرة الأوراق المالية	٤٠	٣٦	٣	٣٣	%٩٠
إجمالي	١٤٥	١١٤	١١	١٠٣	%٧١,٧

٣/١/٣ - طريقة جمع البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء والتي تم تصميمها بحيث تحقق الإيجاز والاكتمال وسهولة الفهم، والتوقف على تصورات المستقصى منهم بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، واحتوت القائمة على ستة أسئلة للربط بين المتغير المستقل للدراسة وهو التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي والمتغيرات التابعة وهي المبادئ الست لحوكمة الشركات، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد إجابات المستقصى منهم.

٤/١/٣ - المعالجة الإحصائية للبيانات تمت المعالجة الإحصائية للبيانات على النحو التالي:
١/٤/١/٣ - استخدام الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات والانحراف المعياري لمعرفة ترتيب تفضيلات المستقصى منهم.

٢/٤/١/٣ - استخدام الإحصاء التحليلي من خلال:

- اختبار Chi-Square للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات عينة الدراسة.
- اختبار Kruskal Wallis للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة الثلاث.

● اختبار Mann Whitney للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات كل فئتين مستقلتين.

٢/٣ - نتائج الدراسة الميدانية.

يتناول هذا الجزء تحليل ردود عينة الدراسة بشأن السؤال الرئيسي الأول للبحث وهو "ما هو دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات؟"، وذلك من خلال الاستدلال الإحصائي للفرض الرئيسي H0 "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وينقسم السؤال الرئيسي إلى ستة أسئلة فرعية، وتم إعادة صياغتهم في ستة فروع فرعية، ويمكن عرض النتائج وفقاً للترتيب الآتي.

١/٢/٣ - تصورات المستقصى منهم بخصوص "أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات"

من خلال ردود مفردات العينة للسؤال الأول من قائمة الاستقصاء كانت النتائج التالية:

١/١/٢/٣ - التحليل الوصفي من خلال الجدول التالي.

جدول (٤) أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لتفعيل توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات

بنود المبدأ الأول			توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات		
توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات	وسط حسابي	انحراف معياري	ترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري
١- ضرورة توافر إطار فعال من القوانين والتشريعات	3.38	1.33	2	3.31	1.55
٢- ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة.	4.00	0.60	1	4.22	0.54

يتضح من الجدول السابق اتفاق آراء الفئات المستقصاه على أن تطبيق قواعد الحوكمة أهم من وجود إطار فعال لحوكمة الشركات حيث جاءت في الترتيب الأول مما يدل على أهمية تغيير المراجع الخارجي حيث يساعد على تطبيق قواعد حوكمة الشركات ويأتي

بعد ذلك (الترتيب الثاني) وجود إطار فعال من القوانين والتشريعات، لأن وجود التشريع يستلزم جدية التطبيق.

٢/١/٢/٣- اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي الأول H_{01} "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم، بشأن دور التغيير الإلزامي في توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات وكانت النتائج من خلال الترتيب الآتي:

أ- على مستوى العينة من خلال الجدول التالي:

جدول (٥) اختبار Chi-Square بشأن

أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لتفعيل توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات.

Asymp. Sig.	d.f.	Chi-Square χ^2	بنود المبدأ الأول " توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات "
0,000	2	55,942	١- ضرورة توافر إطار فعال من القوانين والتشريعات.
0,240	4	5,495	٢- ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة.

من الجدول السابق يتضح أن الدلالة الإحصائية بالنسبة للبند الأول جاء أقل من ٠,٠٥ (Asymp. Sig < 0.05)، لذلك يقبل الفرض البديل H_1 "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بخصوص أهمية تغيير المراجع الخارجي حتى يساعد على توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات ، مما يدل على أن تطبيق التشريعات أهم من توافرها.

أما مستوى الدلالة الإحصائية للبند الثاني جاء أكبر من ٠,٠٥ (Asymp. Sig > 0.05)) لذلك يتم قبول فرض العدم H_{01} "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن أهمية تغيير المراجع الخارجي لضمان تطبيق فعال لقواعد

الحوكمة مما يدل على أهمية التطبيق لقواعد الحوكمة، لان التشريعات غير المفصلة لا داعي من وجودها.

ب- على مستوى الفئات ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي.

جدول (٦) اختبار **Kruskal Wallis** واختبار **Mann Whitney** بشأن

أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بشأن توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات

Mann Whitney			Kruskal Wallis			بنود المبدأ الأول" توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات".
مراجع خارجي وسماسة أوراق مالية	عضو لجنة مراجعة و سماسة أوراق مالية	مراجع خارجي و عضو لجنة مراجعة	Asymp. Sig.	d.f.	Kruskal Wallis χ^2	
٠,٠١٨	٠,٥١٩	٠,١١٦	٠,٠٦٠	٢	٥,٦٣٧	١- ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات
٠,٢٩٦	٠,٢٠٨	٠,٩٢٤	٠,٤١٥	٢	١,٧٦٠	٢- ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح:

أولاً- اختبار **Kruskal Wallis** أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن تصورات فئات الدراسة تتفق حول أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل المبدأ الأول، مما يعني قبول فرض العدم "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات.

ثانياً- اختبار **Mann Whitney** أظهر أن ($Sig. > 0.05$) بالنسبة لبند المبدأ الأول، باستثناء اختلاف بين رأي المراجع الخارجي وسماسة الأوراق المالية حول البند الثاني، وهذا يعني قبول فرض العدم "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن

أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجود إطار فعال لحوكمة الشركات، بينما توجد فروق معنوية بين آراء المراجع الخارجي وسماسة الأوراق المالية بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل ضرورة توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات.

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي الأول قبول فرض العدم H_01 "لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة". بينما فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات. ودلالة ذلك أن تطبيق القواعد أهم من وجودها، وأن المراجع يمكن أن يساعد في التطبيق حيث مجال عمله.

٢/٢/٣ - تصورات المستقصى منهم بخصوص " أهمية التغيير الإلزامي للمراجع

الخارجي في تفعيل مبدأ حقوق المساهمين"

من خلال ردود مفردات العينة للسؤال الثاني كانت النتائج وفقاً للترتيب الآتي:

١/٢/٢/٣ - التحليل الوصفي في الجدول التالي:

جدول (٧) أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان حقوق المساهمين

سمايرة الأوراق المالية			المراجع الخارجي			عضو لجنة المراجعة			بنود مبدأ حقوق المساهمين
ترتيب	وسط احتراف معياري	حسابي	ترتيب	وسط احتراف معياري	حسابي	ترتيب	وسط احتراف معياري	حسابي	
٥	٠,٨٦	٣,٦١	٣	٠,٦٩	٤,٣٩	٤	٠,٦٨	٤,٢٩	١- نقل وتحويل ملكية الأسهم
١	٠,٢٤	٤,٤٩	١	٠,٥٣	٤,٦٧	١	٠,٥٤	٤,٦٥	٢- الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة
٧	٠,٦٧	٣,٢٧	٢	٠,٧٤	٤,٥٠	٢	٠,٥٦	٤,٤٤	٣- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة
٦	٠,٦١	٣,٤٩	٦	٠,٤٥	٤,١٧	٧	٠,٥٧	٣,٩١	٤- المشاركة في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة
٤	٠,٦٣	٣,٧٣	٥	٠,٥٤	٤,٢٢	٥	٠,٥٢	٣,٩٧	٥- الحصول على معلومات كافية حول أي قرارات
٢	٠,٧٥	٤,٠٦	٧	٠,٧٧	٤,١٧	٦	٠,٨١	٣,٩٤	٦- مناقشة مسؤولية الإدارة التنفيذية
٣	٠,٥٧	٣,٨٥	٤	٠,٧٣	٤,٣٩	٣	٠,٥١	٤,٤١	٧- مناقشة مسؤولية مجلس الإدارة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول اتفاق آراء فئات الدراسة على أهمية

البند (٢) حيث جاء في المرتبة الأولى، مما يدل على اقتناع المستقصى منهم بأهمية

الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة، لضمان الشفافية عن مستقبل الشركة

وما تتعرض له من مخاطر.

٢/٢/٣- اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي الثاني H_02 "لا فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم، بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان حقوق المساهمين. وظهرت النتائج بالترتيب الآتي:

أ- على مستوى العينة ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (٨) اختبار $Chi-Square$ بشأن

أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لتفعيل مبدأ حقوق لمساهمين.

بنود مبدأ " حقوق المساهمين"	$Chi-Square$ χ^2	d.f.	Asymp. Sig.
١-نقل وتحويل ملكية الأسهم	٣٥,٩١٣	٣	٠,٠٠٠
٢-الحصول على المعلومات	٩٢,٩٩	٢	٠,٠٠٥
٣-المشاركة والتصويت في	٣٠,٣٩٨	٣	٠,٠٠٠
٤-المشاركة في انتخاب وعزل	٦٢,٠٠	٢	٠,٠٠٠
٥-الحصول على معلومات كافية	٤٦,٦٨٠	٢	٠,٠٠٠
٦-مناقشة مسؤولية الإدارة	٢,٤٦٦	٢	٠,٢٩١
٧-مناقشة مسؤولية مجلس الإدارة	١٨,٤٢٧	٢	٠,٠٠٠

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 ($Asymp. Sig < 0.05$) لكل البنود عدا البند (٦)، لذلك يقبل الفرض البديل H_12 " توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان حقوق المساهمين.

ب- على مستوى الفئات ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:
جدول (٩) اختبار *Kruskal Wallis* واختبار *Mann Whitney* بشأن
أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لتفعيل مبدأ حقوق المساهمين

Mann Whitney			Kruskal Wallis			بنود مبدأ حقوق المساهمين
مراجع خارجي وسامسة أوراق مالية	عضو لجنة مراجعة وسامسة أوراق مالية	مراجع خارجي و عضو لجنة مراجعة	<i>Asymp. Sig.</i>	<i>d.f.</i>	Kruskal Wallis χ^2	
٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٥١٨	٠,٠٠٠	٢	١٦,٦٠٩	١- نقل وتحويل ملكية
٠,٠٠٠	٠,٠٠٧	٠,٨٧٣	٠,٠١٧	٢	٨,٠٩٥	٢- الحصول على
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠	٢	٤٠,٤٠٢	٣- المشاركة والتصويت في
٠,٠٨٩	٠,٨٥٨	٠,٠٤٤	٠,١٠٥	٢	٤,٥٠٣	٤- المشاركة في انتخاب
٠,٠٠١	٠,٧٦	٠,٠٥٢	٠,٠٠٢	٢	١٢,٠٣٣	٥- الحصول على
٠,٥٤٥	٠,٥٣٠	٠,٢٤٠	٠,٤٨٥	٢	١,٤٤٦	٦- مناقشة مسؤولية الإدارة التنفيذية.
٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٩٢٧	٠,٠٠٠	٢	١٥,٤٥٦	٧- مناقشة مسؤولية مجلس الإدارة.

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح،
أولاً اختبار *Kruskal Wallis* أظهر الاختبار أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من
 0.05 ($Asymp. Sig > 0.05$) وذلك بالنسبة للبند (٤,٦)، لذا يقبل فرض العدم H_0
أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة منهم بشأن دور التغيير الإلزامي
للمراجع الخارجي في تفعيل المشاركة في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة وكذلك
مناقشة مسؤولية الإدارة التنفيذية.

بينما يقبل الفرض البديل H_2 لباقي البنود أي أنه توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان حقوق المساهمين (للباقي البنود):

ثانياً- اختبار Mann Whitney أظهر الاختبار أن مستوي الدلالة الإحصائية يعتبر أكبر من ٠,٠٥، فيما بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة، لذا يقبل الفرض البديل أي "توجد فروق معنوية بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة مراجعة بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان حقوق المساهمين. أما بالنسبة لعضو لجنة المراجعة وسماسة الأوراق المالية يظهر أن *Asymp. Sig > 0.05* في ثلاث بنود وأن *(Asymp. Sig < 0.05)* للبنود الثلاث الباقية، لذلك يقبل فرض العدم لثلاث بنود بينما يقبل الفرض البديل للثلاثة بنود الباقية.

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي الثاني قبول الفرض البديل القائل بأنه توجد فروق معنوية بين آراء الفئات المستقصاه بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ حقوق المساهمين.

٣/٢/٣- تصورات المستقصي منهم بخصوص "أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين

من خلال ردود مفردات العينة للسؤال الثالث كانت النتائج وفقاً للترتيب الآتي:

١/٣/٢/٣- التحليل الوصفي من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان معاملة عادلة للمساهمين

سماسة الأوراق المالية			المراجع الخارجي			عضو لجنة المراجعة			بنود المبدأ الثالث
ترتيب	انحراف معياري	وسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	وسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	وسط حسابي	المعاملة العادلة للمساهمين
٥	٠,٥٧	٤,٢٧	٢	٠,٥٦	٤,٥٣	١	٠,٦١	٤,٤٧	١-ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين.
٢	٠,٦٦	٤,٣٩	٣	٠,٦١	٤,٥٠	٣	٠,٧٣	٤,٣٥	٢-ضمان أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها.
٣	٠,٦٤	٤,٣٠	١	٠,٤٨	٤,٦٧	٢	٠,٦١	٤,٤٤	٣-تمكين كافة المساهمين الحصول على تعويض مناسب حالة تعرض حقوقهم للانتهاك.
٦	٠,٥٧	٣,٨٥	٦	٠,٤٥	٣,٩٧	٦	٠,٥٣	٣,٦٨	٤-حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.
٤	٠,٧٣	٤,٣٠	٥	٠,٦٩	٤,٠٨	٥	٠,٧٩	٣,٧٤	٥-مساواة صغار المستثمرين وكبارهم في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة.
١	٠,٥١	٤,٤٥	٤	٠,٤٢	٤,٢٢	٤	٠,٤٥	٤,٠٩	٦-مساواة المستثمرين المحليين والأجانب في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة، وحصصة من توزيع الأرباح.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي:

- اختلاف فئات الدراسة في أولويات تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي، حيث جاءت أولويات عضو لجنة المراجعة في ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين، لأنه هو عين الإدارة بالشركة، بينما جاءت أولويات المراجع الخارجي في تمكين كافة المساهمين في

الحصول على تعويض مناسب عند تعرضهم لضرر، حيث يلجأ إليه أصحاب القضايا والخلاف مع تلك الشركات.

- بينما تمثلت أولويات سمسرة الأوراق المالية في مساواة المستثمرين المحليين والأجانب في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة وحصصة من توزيع الأرباح، لأن المساهمين المحليين والأجانب يلجؤوا لسمسار الأوراق المالية للإجابة عن استفساراتهم.

٢/٣/٢/٣ - اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي الثالث H_03 لا توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي في ضمان معاملة عادلة لكافة المساهمين.

- على مستوى العينة جاءت النتائج في الجدول التالي:

جدول (١١) اختبار Chi-Square

بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل معاملة عادلة للمساهمين.

Asymp Sig.	d.f	Chi- Square χ^2	بنود المبدأ الثالث "المعاملة العادلة للمساهمين"
٠,٠٠٠	٢	٣٧,٥٩٢	١-ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين.
٠,٠٠٠	٢	٢٨,٣٣٠	٢-ضمان أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها
٠,٠٠٠	٢	٣٩,٠٤٩	٣-تمكين كافة المساهمين الحصول على تعويض مناسب حالة تعرض حقوقهم للانتهاك
٠,٠٠٠	٢	٦٦,١٩٤	٤-حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة
٠,١٧ ٣	٢	٣,٥١٥	٥-مساواة صغار المستثمرين وكبارهم في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة
٠,٠٠٠	٢	٧٥,١٦٥	٦-مساواة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة، وحصصة من توزيع الأرباح

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح، أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig < 0.05$) ما عدا البند (٤). لذلك يتم قبول الفرض البديل توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي في ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين".

- على مستوى الفئات ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢) اختبار Kruskal Wallis واختبار Mann Whitney

بشأن أهمية دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان معاملة عادلة للمساهمين

Mann Whitney			Kruskal Wallis			بنود المبدأ الرابع "المعاملة العادلة للمساهمين
مراجع خارجي وسماسة أوراق مالية	عضو لجنة مراجعة وسماسة أوراق مالية	مراجع خارجي و عضو لجنة مراجعة	Asymp. Sig.	d.f.	Kruskal Wallis χ^2	
٠,٠٦٢	٠,١٤٢	٠,٧٤٨	٠,١٤٩	٢	٣,٨١٠	١-ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين.
٠,٥٠٨	٠,٩٠٦	٠,٤٥٤	٠,٧١٢	٢	٠,٦٨٠	٢-ضمان أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها
٠,٠١٤	٠,٣٦٢	٠,١٢٠	٠,٠٤٦	٢	٦,١٧٩	٣-تمكين كافة المساهمين الحصول على تعويض مناسب حالة تعرض حقوقهم للانتهاك
٠,٢٩١	٠,٢١٩	٠,٠١٤	٠,٠٥٧	٢	٥,٧٤٤	٤-حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة
٠,١٧٩	٠,٠٠٤	٠,٠٤٧	٠,٠١٠	٢	٩,٢٨٣	٥-مساواة صغار المستثمرين وكبارهم في

						حضور الجمعية العمومية ومساعلة مجلس الإدارة
						٦- مساواة المستثمرين المحليين والأجانب في حضور الجمعية العمومية ومساعلة مجلس الإدارة، وتوزيع الأرباح
٠,٠٤٢	٠,٠٠٤	<u>٠,٢٢٣</u>	٠,٠٠٨	٢	٩,٧٧	

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح:

أولاً- اختبار *Kruskal Wallis* أظهر مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig. > 0.05$) بالنسبة للبند الأول والثاني والرابع وهذا يعني قبول فرض العدم بخصوص البنود الثلاثة السابقة، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي في ضمان معاملة عادلة للمساهمين، بينما يقبل الفرض البديل H_3 (البند الثالث والخامس والسادس) "توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي في ضمان معاملة عادلة للمساهمين".

ثانياً- اختبار *Mann Whitney* أظهر أن مستوي الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Sig. > 0.05$) بالنسبة لغالبية بنود مبدأ ضمان معاملة عادلة للمساهمين، لذلك يتم قبول فرض العدم "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة (وذلك لكل فئتين مستقلتين) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل ضمان معاملة عادلة للمساهمين".

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي الثالث يقبل الفرض البديل القائل بأنه توجد فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصاه بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان معاملة عادلة للمساهمين".

٤/٢/٣- تصورات المستقصي منهم بخصوص "أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات"

من خلال ردود مفردات العينة للسؤال الرابع من قائمة الاستقصاء كانت النتائج وفقاً

للترتيب الآتي:

١/٤/٢/٣ - التحليل الوصفي من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣) بشأن أهمية التغيير الإلزامي

للمراجع الخارجي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.

بنود مبدأ		عضو لجنة المراجعة		المراجع الخارجي		سماسرة الأوراق المالية	
دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١- إقرار الأطراف المختلفة في الشركة بحق أصحاب	٣,٧٩	٠,٥٩	٥	٤,٥٠	٠,٥١	٤,٠٩	٥
٢- تشجيع التعاون	٤,١٥	٠,٤٤	٤	٤,٤٧	٠,٥٣	٤,٠٠	٦
٣- رفع الحس	٤,٢١	٠,٥٩	٣	٤,٥٣	٠,٥٢	٤,٣٩	٣
٤- تحفيز كل عضو	٤,٤٤	٠,٦٦	٢	٤,٣٩	٠,٦٤	٤,٤٨	٢
٥- إقرار مجلس الإدارة	٤,٤٤	٠,٦١	١	٤,٥٨	٠,٥٠	٤,٥٨	١
٦- استخدام الموارد	٠,٥٣	٤,٣٢	٦	٤,٤٢	٠,٦٠	٤,١٨	٤
٧- تشجيع التعاون	٠,٤٧	٤,٦٨	٧	٤,٤٧	٠,٥٦	٣,٦٧	٧

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق اتفاق الفئات الثلاث على أولوية تأثير

التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في إقرار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحقوق

القانونية، لأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هم عصب الشركة، وإذا تم إقرار

الحقوق القانونية منهم فالتنفيذ يتم عن طريقهم أيضاً.

٢/٤/٢/٣ - اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي الرابع H_04 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.

أ- على مستوى العينة جاءت النتائج التالية

جدول (١٤) اختبار Chi-Square بشأن أهمية التغيير

الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.

Asymp Sig.	d.f	Chi- Square χ^2	بنود مبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات
٠,٠٠٠	٢	٢٥,٣٠١	١- إقرار الأطراف المختلفة في الشركة بحق أصحاب
٠,٠٠٠	٢	٧٩,٣٠١	٢- تشجيع التعاون الفعال بين الشركات
٠,٠٠٠	٢	٣٥,٧٨٦	٣- رفع الحس بالمسؤولية لدى كل أصحاب المصالح
٠,٠٠٠	٢	٤٢,٦٦٠	٤- تحفيز كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة
٠,٠٢١	٢	١٦,٨٥٤	٥- إقرار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحقوق القانونية للمساهمين
٠,٠٠٠	٢	٦٧,١٤٦	٦- استخدام الموارد بشكل يتواءم مع التوجه الاستراتيجي
٠,٠٣١	٢	٥٣,٢٦٢	٧- تشجيع التعاون بين الشركة والمساهمين

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٠٥ (Asymp. Sig < 0.05) لذلك يتم قبول الفرض البديل H_14 "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، وهذا يدل على اختلاف تفضيلات كل فئة.

ب- على مستوى الفئات ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (١٥) اختبار **Kruskal Wallis**

واختبار **Mann Whitney** بشأن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان تفعيل دور

الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات

<i>Mann Whitney</i>			<i>Kruskal Wallis</i>			بنود المبدأ الرابع دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات
مراجع خارجي وسماسة أوراق مالية	عضو لجنة مراجعة وسماسة أوراق مالية	مراجع خارجي و عضو لجنة مراجعة	<i>Asymp. Sig.</i>	<i>d.f.</i>	<i>Kruskal Wallis χ²</i>	
٠,٠١١	٠,٠٦٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢	٢٠,٢٥	١- إقرار الأطراف المختلفة في الشركة بحق أصحاب المصالح
٠,٠٠٠	٠,١٣١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٢	١٧,٩٨	٢- تشجيع التعاون الفعال بين الشركات
٠,٤٨٨	٠,١٧٦	٠,٠٢٤	٠,٠٨٥	٢	٤,٩٢٩	٣- رفع الحس بالمسؤولية لدى كل أصحاب المصالح
٠,٥٠٦	٠,٩١٠	٠,٤٥٥	٠,٧١٢	٢	٠,٦٧٩	٤- تحفيز كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٥٧	٠,٠٠٠	٢	٢٦,٣١	٥- إقرار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحقوق القانونية للمساهمين
٠,٣١٣	٠,٧٤٦	٠,٤١٨	٠,٥٤٧	٢	١,٢٠٥	٦- استخدام الموارد بشكل يتلاءم مع التوجه الاستراتيجي
٠,٤٧٢	٠,٣٩٨	٠,١٢٠	٠,٢٩٣	٢	٢,٤٥٧	٧- تشجيع التعاون بين الشركة والمساهمين

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح:

أولاً- اختبار *Kruskal Wallis* أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig.} > 0.05$) بالنسبة للبند (٧،٦،٤،٣)، وهذا يعني قبول فرض العدم، "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات (البنود الأربعة)، في حين يقبل الفرض البديل H_{14} للبند (٥،٢،١)" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات (البنود الثلاثة).

ثانياً- اختبار *Mann Whitney* أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية بين آراء فئات الدراسة أكبر من ٠،٠٥ بالنسبة لغالبية البنود، لذلك يقبل الفرض البديل "توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بخصوص أهمية تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات.

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي الرابع على مستوى العينة "لا توجد فروق معنوية بين آراء الفئات المستقصاه منهم بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات"، أما على مستوى الفئات "توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات".

٥/٢/٣- تصورات المستقصى منهم بخصوص "أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية"

من خلال رودة مفردات العينة للسؤال الخامس من قائمة الاستقصاء جاءت النتائج وفقاً للترتيب الآتي:

١/٥/٢/٣- التحليل الوصفي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٦) بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل الإفصاح والشفافية

بنود مبدأ "الإفصاح والشفافية"			عضو لجنة المراجعة	المراجع الخارجي	سماسرة أوراق مالية
ترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	ترتيب	انحراف معياري	ترتيب
١- اعداد المعلومات	٤,١٢	٠,٦٢	٥	٤,٥	٢
٢- العمل على بذل	٤,٢٤	٠,٧٠	٤	٤,٤	٣
٣- توفير قنوات لبث	٢,٨٥	١,٥٠	٧	٣,٧	٧
٤- الإفصاح عن	٤,٣٨	٠,٥٥	٦	٤,٥	١
٥- الإفصاح عن	٤,٥٩	١,٥٦	١	٤,٣	٥
٦- الإفصاح عن عوامل	٤,٥٠	٠,٥٦	٣	٤,٢	٦
٧- المساعدة على	٤,٥٣	٠,٥٥	٢	٤,٣	٤

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي:

- اتفاق آراء فئات المراجع الخارجي وسمسار الأوراق المالية على أهمية البند الرابع حيث جاء في المركز الأول، مما يدل على أن الإفصاح عن تلك العمليات له تأثير على وضع الشركة، وإهمال الإفصاح عنها يخل بمبدأ الإفصاح والشفافية، في حين جاء الإفصاح عن البند الخامس في الترتيب الأول بالنسبة لعضو لجنة المراجعة، لأن عضو لجنة المراجعة يرى أن تغيير ملكيات الأسهم مؤثر في وضع الشركة وتوجهاتها وينبغي الإفصاح عنها، وإغفالها يعتبر إخلالاً بهذا المبدأ.

٢/٥/٢/٣ - اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي الخامس H_05 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وجاءت النتائج بالترتيب الآتي:

أ- على مستوى العينة جاءت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (١٧) اختبار Chi-Square بشأن

أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل الإفصاح والشفافية

Asymp. Sig.	d.f.	Chi-Square χ^2	بنود مبدأ "الإفصاح والشفافية"
٠,٠٠٠	٢	٣٦,٧١٨	١- اعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح
٠,٠٠٠	٢	٢٥,٠٦٨	٢- العمل على بذل المراجع العناية المهنية
٠,٠٥٠	٤	٩,٤٧٦	٣- توفير قنوات لبث المعلومات
٠,٠٠٠	٣	٩١,٩١٣	٤- الإفصاح عن المعاملات المالية ذات الأهمية
٠,٠٠١	٢	١٣,٦٥٠	٥- الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم
٠,٠٠٠	٣	٨٦,٣٢٠	٦- الإفصاح عن عوامل المخاطرة
٠,٠٠٠	٢	٣٤,٩٧١	٧- المساعدة على الاستخدام الأفضل

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية بالنسبة أقل من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig < 0.05$) (عدا البند ٣) لذلك يقبل الفرض البديل H_1 " توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية. باستثناء البند الثالث حيث لا يوجد خلاف بشأن ضعف أهميته.

ب- على مستوى الفئات ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (١٨) اختبار *Kruskal Wallis*

واختبار *Mann Whitney* بشأن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل الإفصاح والشفافية

<i>Mann Whitney</i>			<i>Kruskal Wallis</i>			بنود مبدأ "الإفصاح والشفافية"
مراجع خارجي وسماسرة أوراق مالية	عضو لجنة مراجعة و سماسرة أوراق مالية	مراجع خارجي و عضو لجنة مراجعة	<i>Asymp. Sig.</i>	<i>d.f</i>	<i>Kruskal Wallis χ².</i>	
٠,٠٣٢	٠,٠٦٣	٠,٠١٢	٠,٠٢١	٢	٧,٧١٠	١- اعداد المعلومات
٠,٠١٥	٠,٢٧٥	٠,٢٢٩	٠,٠٥٨	٢	٥,٦٨٩	٢- العمل على بذل
٠,٠٩٨	٠,١١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٩	٢	٧,٨٩٠	٣- توفير قنوات لبث
٠,١٥٣	٠,٠١٦	٠,٢٥٠	٠,٠٥٠	٢	٥,٩٩٥	٤- الإفصاح عن المعاملات
٠,٠١٦	٠,٠٠٠	٠,٢٢١	٠,٠٠١	٢	١٥,٠٩٩	٥- الإفصاح عن الملكيات
٠,٠٤٦	٠,٠٠٠	٠,٠٨٦	٠,٠٠١	٢	١٤,٥٨٨	٦- الإفصاح عن عوامل
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٢٦١	٠,٠٠٠	٢	٣٠,١٨٢	٧- المساعدة على الاستخدام الأفضل للممار

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح:

أولاً- اختبار *Kruskal Wallis* أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥
 (*Asymp. Sig > 0.05*) بالنسبة للبند الثاني والرابع، لذلك يتم قبول فرض العدم H_0 ،
 أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن أهمية تغيير المراجع الخارجي
 لجعل المراجع يبذل العناية المهنية ويفعل الإفصاح عن المعاملات المالية ذات الأهمية.

بينما مستوى الدلالة الإحصائية بالنسبة لعضو لجنة المراجعة وسماسرة الأوراق
 المالية أقل من ٠,٠٥ (*Asymp. Sig < 0.05*) لأربعة بنود أكبر من ٠,٠٥ (*Asymp.*
Sig > 0.05) للثلاث بنود الباقية، وهذا يدل على أنه لا يوجد اتفاق تام فيما بين الفئتين

لاختلاف اهتمامات كل فئة. لذلك يقبل فرض العدم H_02 بالنسبة للبنود الأربعة ويقبل الفرض البديل H_12 لباقي البنود.

ثانياً - اختبار *Mann Whitney* أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig > 0.05$) فيما بين آراء المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة، لذلك يتم قبول فرض العدم H_05 ، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة بشأن أهمية تغيير المراجع الخارجي لجعل المراجع يبذل العناية المهنية ويُفَعِّل الإفصاح عن المعاملات المالية ذات الأهمية.

بينما أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig \geq 0.05$) فيما بين آراء المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة، لذلك يتم قبول فرض العدم H_05 ، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل الإفصاح والشفافية.

بينما أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ ($Asymp. Sig \geq 0.05$) للبنود الثالث والرابع فيما بين آراء مراجع خارجي وسماسرة أوراق مالية، لذلك يتم قبول فرض العدم H_05 ، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل الإفصاح والشفافية. بينما توجد فروق معنوية بين آراء فئتي المراجع الخارجي وعضو لجنة المراجعة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل باقي بنود الإفصاح والشفافية.

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي الخامس يتم رفض فرض العدم H_05 وقبول الفرض البديل H_15 "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية" بينما لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى الفئات) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية."

٦/٢/٣ - تصورات المستقصى منهم بخصوص "أهمية التغيير الإلزامي للمراجع

الخارجي في تفعيل مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة"

من خلال ردود مفردات العينة للسؤال السادس كانت النتائج وفقاً للترتيب الآتي:

١/٦/٢/٣ - التحليل الوصفي من خلال الجدول التالي:

جدول (١٩٠) بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.

بنود مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة			عضو لجنة المراجعة			المراجع الخارجي			سماسرة الأوراق		
ترتيب	اتحراف حسابي	وسط حسابي	ترتيب	اتحراف حسابي	وسط حسابي	ترتيب	اتحراف حسابي	وسط حسابي	ترتيب	اتحراف حسابي	وسط حسابي
٧	٠,٦٨	٣,٩١	٥	٠,٧٩	٤,١٩	٦	٠,٩٢	٤,٠٦	٧	٠,٦٨	٣,٩١
٩	٠,٥٩	٣,٣٠	٤	٠,٦٩	٤,٤٢	٩	١,٣٣	٣,٥٦	٩	٠,٥٩	٣,٣٠
٥	٠,٧٥	٤,٢٤	٩	١,٢٠	٣,٥٨	٧	٠,٨٠	٤,٠٣	٥	٠,٧٥	٤,٢٤
٤	٠,٦٢	٤,٤٥	١	٠,٥٦	٤,٥٣	١	٠,٤٥	٤,٧٤	٤	٠,٦٢	٤,٤٥
٢	٠,٧١	٤,٤٥	٢	٠,٥٦	٤,٤٧	٢	٠,٥٦	٤,٥٦	٢	٠,٧١	٤,٤٥
٨	٠,٧٢	٣,٩١	٦	٠,٦٤	٤,١٤	٤	٠,٦٢	٤,٢٦	٨	٠,٧٢	٣,٩١
٤	٠,٦٨	٤,٣٠	٨	١,٣٠	٣,٧٢	٣	٠,٦١	٤,٤٤	٤	٠,٦٨	٤,٣٠
٦	١,٥١	٤,١٥	٧	٠,٤٠	٤,١١	٨	٠,٥٩	٣,٦٨	٦	١,٥١	٤,١٥
٣	٠,٦٠	٤,٣٣	٣	٠,٥٥	٤,٤٢	٥	٠,٦٦	٤,٢٥	٣	٠,٦٠	٤,٣٣

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي:

- اتفاق آراء الفئات المستقصاه منهم على أن الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات والاختيار والإشراف على كيار التنفيذين جاءت في المركز الأول والثاني، مما يدل أهمية تغيير المراجع الخارجي لتطبيق بنود الحوكمة لضبط أداء الشركات، ثم أختيار والإشراف على كيار التنفيذين.

٢/٦/٢/٣ - اختبارات الفروض (التحليل الإحصائي) تم اختبار الفرض الفرعي السادس "H0 لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي في تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة ، وكانت النتائج من خلال الترتيب الآتي:

أ- على مستوى العينة جاءت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (٢٠) اختبار Chi-Square

بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.

Asymp. Sig.	d.f.	Chi-Square χ^2	بنود مبدأ مسئولية مجلس الإدارة.
٠,٦٥٩	٢	٠,٨٣٥	١- إعداد استراتيجية الشركة وتوجيهها
٠,٠١٢	٣	٣٩,٢٥٢	٢- وضع خطط العمل الرئيسية
٠,٠٠٠	٤	٧٩,٢٨٢	٣- وضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ
٠,٠٠٠	٤	٥٩,٦٧٠	٤- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات
٠,٠٢٣	٢	٤١,٩٦١	٥- الاختيار والإشراف على كبار التنفيذيين
٠,٠٠٠	٢	٢٢,٢٧٢	٦- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين
٠,٠٠٠	٢	٣٣,١٦٥	٧- ضمان الشفافية في انتخاب مجلس الإدارة
٠,٠٠٠	٢	٦٥,٣٧٩	٨- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في المصالح
٠,٠٠٠	٣	٣٣,٥٧٣	٩- ضمان نزاهة حسابات الشركة

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٥ (Asymp. Sig < 0.05) (عدا البند الأول) لذلك يقبل الفرض البديل H_1 توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي

للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته، وهذا يدل على اختلاف تفضيلاتهم.

ب- على مستوى الفئات: ظهرت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (٢١) اختبار Kruskal Wallis واختبار Mann Whitney بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.

Mann Whitney			Kruskal Wallis			بنود مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.
مراجع خارجي	عضو لجنة مراجعة	مراجع خارجي وعضو لجنة مراجعة	Asymp. Sig.	d.f.	Kruskal Wallis χ^2	
٠,١٠٤	٠,٤٦٠	٠,٥٦٧	٠,٣١٧	٢	٢,٢٩٨	١- إعداد استراتيجيات الشركة وتوجيهها
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٤٥	٠,٠٠٠	٢	٥١,٩٩٤	٢- وضع خطط العمل الرديسية
٠,٠٢٣	٠,٢٨٠	٠,١٦٢	٠,٠٥٩	٢	٥,٦٦٥	٣- وضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ
٠,٠٦٤	٠,٠١٤	٠,٥٥٦	٠,٠٤١	٢	٦,٣٨٤	٤- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات
٠,٩٨٩	٠,٥٠١	٠,٤٨٤	٠,٧٣١	٢	٠,٦٢٦	٥- الاختيار والإشراف على كبار التنفيذيين
٠,١٦٨	٠,٠٣٩	٠,٤١٠	٠,١٠١	٢	٤,٥٩٠	٦- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين
٠,١٧٧	٠,٤٢٣	٠,٥٧٩	٠,٣٩٣	٢	١,٨٦٦	٧- ضمان الشفافية في انتخاب مجلس الإدارة
٠,٦٧٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٢	١٦,٢٣١	٨- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في المصالح

٠,٥٤٤	٠,٨٤٢	٠,٣٨٩	٠,٦٧٧	٢	٠,٧٧٩	٩-ضمان نزاهة حسابات الشركة
-------	-------	-------	-------	---	-------	----------------------------

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح:

أولاً- اختبار **Kruskal Wallis** أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ (Sig. > 0.05) بالنسبة لغالبية بنود المبدأ السادس، وهذا يعني قبول فرض العدم، "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته". وهذا دلالة واضحة أن تغيير المراجع يساعد في التزام الإدارة بمسؤولياتها.

ثانياً- اختبار **Mann Whitney** أظهر أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ (Sig. > 0.05) لغالبية بنود المبدأ السادس، وذلك فيما بين آراء كل فئتين، لذلك يتم قبول فرض العدم، "لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته. وهذا دلالة واضحة على أهمية التغيير الإلزامي بخصوص تفعيل مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

والنتيجة بالنسبة للفرض الفرعي السادس يقبل الفرض البديل القائل بأنه "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته"، بينما "لا توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي في تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة".

ومن خلال الدراسة الميدانية واختبارات الفروض الفرعية يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها رفض فرض العدم الرئيس وقبول الفرض البديل "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

٤ / النتائج والتوصيات

١/٤ - نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١/١/٤ - النتائج على مستوى الدراسة النظرية

- البعض ينادي بالتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ويرى أن له تأثير إيجابي على جودة المراجعة، بينما هناك دراسات تعارض التغيير الإلزامي وترى أن له تأثير سلبي على جودة المراجعة، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي.

- أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يُفَعِّلُ حوكمة الشركات حيث:

- يحقق جودة المراجعة. ويسهم في توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات.

- يتيح للمراجع الاستقلال وبالتالي يسهم في حماية حقوق المساهمين ويتيح لهم معاملة متساوية.

- يخفف حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين وهذا يساعد على تفعيل مبدأ دور أصحاب المصالح.

- كلما كان تغيير المراجع خلال مدة قصيرة كلما ساعد ذلك في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وكلما زادت قدرته على الحد من تصرفات إدارة الأرباح مما يساعد على تفعيل مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

٢/١/٤ - النتائج على مستوى الدراسة الميدانية

١/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ توافق إطار قانوني ومؤسسي
لحوكمة الشركات.

أ- اتفاق آراء فئات الدراسة على أن تطبيق قواعد الحوكمة أهم من وجود إطار فعال
لحوكمة الشركات.

ب- على مستوى العينة "لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن
أهمية تغيير المراجع الخارجي لضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة مما يدل على
أهمية التطبيق لقواعد الحوكمة.

ج- وعلى مستوى الفئات لا توجد فروق معنوية في آراء فئات الدراسة بشأن أهمية
التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة."

٢/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ حقوق المساهمين

أ- اتفاق آراء الفئات المستقصاه على أهمية الحصول على المعلومات اللازمة عن
الشركة حيث جاء في المرتبة الأولى، مما يدل على أهميتها لضمان الشفافية عن
مستقبل الشركة.

ب- عدم اتفاق آراء عينة الدراسة وكذلك عدم اتفاق تصورات فئات الدراسة حول
أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي "توجد فروق معنوية في تصورات
المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ حقوق
المساهمين".

٣/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ معاملة عادلة المساهمين

أ- اتفاق فئات الدراسة على أهمية التغيير لكن اختلفت في أولويات تأثير التغيير.

ب- على مستوى العينة "لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة بشأن دور
التغيير الإلزامي في ضمان معاملة عادلة المساهمين (ثلاثة بنود). بينما "توجد
فروق معنوية في آراء عينة الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي في ضمان معاملة
متساوية لكافة المساهمين (ثلاثة بنود).

ج- و"توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي
للمراجع الخارجي في ضمان معاملة متساوية للمساهمين.

٤/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات

- أ- اتفاق الفئات الثلاث على أولوية تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في إقرار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحقوق القانونية.
- ب- اتفاق آراء عينة الدراسة حول أهمية التغيير الإلزامي "لا توجد فروق معنوية في آراء عينة الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات".
- ج- بينما توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن أهمية التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات .

٥/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ الإفصاح والشفافية

- أ- اتفاق آراء فئات الدراسة على أهمية الإفصاح عن العمليات ذات الأهمية، ثم الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم.
- ب- "توجد فروق معنوية في آراء عينة الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية"
- ج- بينما "لا توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية".

٦/٢/١/٤ - التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

- أ- اتفاق آراء فئات الدراسة على أهمية الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات ثم اختبار والإشراف على كبار التنفؤى ذى ن.
- ب- عدم اتفاق عينة الدراسة حول أهمية التغيير الإلزامي "توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في ضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.
- ج- "لا توجد فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.

ومن خلال الدراسة الميدانية واختبارات الفروض الفرعية يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها رفض فرض العدم الرئيسي وقبول الفرض البديل" توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

٢/٤- توصيات الدراسة

- ضرورة الاهتمام بتطوير قدرات المراجعين الفنية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.
- ضرورة تنفيذ سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي كل فترة معينة بحد أقصى خمس سنوات وفترة تباعد مثلها.
- ضرورة الإفصاح عن أسباب تغيير المراجع من قبل لجان المراجعة بالشركات المساهمة، وذلك في تقرير (نموذج نمطي من وزارة التجارة) يرفق مع التقارير السنوية المنشورة ويكون للمراجع حق مناقشته أمام الجمعية العمومية.
- تصميم نموذج (نمطي من وزارة التجارة) يلتزم به المراجع لتسجيل ما أضافه من أعمال جديدة تسهم في تفعيل حوكمة الشركات، وما لاقاه من عثرات تعوقه عن ذلك، ويناقش أمام الجمعية العمومية.
- نوصي بإجراء بحوث مستقبلية حول:

- العلاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وممارسات المحاسبة الإبداعية.
- العلاقة بين خدمات المراجع للعميل وتغيير المراجع الخارجي.

٥- مراجع الدراسة

١/٥- المراجع العربية

- إبراهيم، احمد كمال مطاوع، (٢٠١١)، حقيقة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد قرار اختيار مراقب الحسابات- دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، المجلد الخامس والثلاثون.
- الحليبي، ليند حسن، (٢٠٠٩)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان الأردن.
- الزمر، عماد سعيد، (٢٠٠٩)، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ١، المجلد رقم ٤٦، يناير.
- المطيري، عبيد بن سعد، (٢٠٠٣)، تطبيق الإجراءات الحاكمة في السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث، جامعة الكويت، ص ٢٨١.
- بافقير، سالم محمد سعيد، (٢٠٠٨)، مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس.
- بورصتي القاهرة والإسكندرية، (٢٠٠٧) مذكرة لجنة تطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، يناير.
- جربوع، يوسف محمود، (2008)، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله- دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير، ص ص 757-794

- حسين، هاشم حسن، (٢٠٠٣)، تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية دراسة ميدانية، مجلة كلية دجلة الجامعة الأهلية.

- دليل حوكمة الشركات المصرية، www.cipe.org.

- راضي، محمد سامي، (١٩٩٩)، "فجوة التوقعات في المراجعة- التشخيص والحلول - دراسة انتقادية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، الجزء الثاني، مارس.

- ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣)، التغيير الإلزامي لشركة المراجعة الإطار العام للآثار المختلفة في البيئة المهنية المصرية دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الأول، ص ص ١٧٥-٢٢٨.

- صيام، أحمد زكريا، (٢٠٠٩)، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٢، السنة السابعة.

- عمر، هالة، (٢٠١١)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، مجلة الإدارة - مصر، مجلد ٤٩، العدد ١، ص ص ٧٦ - ٨٠.

mandumah.com/Record/162998، <http://search>

- عيسى، سمير كامل محمد، (٢٠٠٨)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد ٢، المجلد ٤٥، يوليو.

- غريب، عادل، ٢٠٠٩، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على استقلال وجودة عملية المراجعة، مؤتمر حوكمة الشركات، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، ١٢ ذو القعد ٣١ أكتوبر.

- غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٢)، اثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية دراسة تطبيقية في البيئة السعودية،

مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الأول، المجلد الثاني.

- قباجة، عدنان عبد المجيد، (٢٠٠٨)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة بكتواره غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ص ١١٧.

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١.

- مبارك، الرفاعي إبراهيم، (٢٠١٠)، التغيير الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأخير.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) (٢٠٠٤)، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) (٢٠٠٥)، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، أكتوبر.

- منصور، نسرين محمد، (٢٠١٣)، مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

- نور الدين، ناصر، (٢٠٠٥)، مدخل مقترح لترشيد قرارات اختيار وتغيير ومكافأة مراقب الحسابات في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سبتمبر.

٢/٥- المراجع الأجنبية

- AAA. Committee on Basic Auditing Concepts, statement of Basic Journal, Vol. 25 Iss: 2, pp. 102 – 121

- AICPA, (1978), "The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor's Responsibility", (N.Y., AICPA).

-Aloke, G. and Moon, D., (2003), "Does Auditor Tenure Impair Audit Quality?", SEC, 2003.

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1992) Statement of Position: Regarding Mandatory Rotation of Audit Firms of Publicly Held Companies, New York: NY AICPA
- Baker, R., and M. Dwight,(2002), increasing the Role of Auditing in Corporate Governance, Critical Perspective on Accounting, vol. 13, pp. 783-795
- Brazel, J. F., Carpenter, T. D., & Jenkins, J. G. (2010), Auditors' use of brainstorming in the consideration of fraud: Reports from the field, The Accounting Review, 85(4), 1273-1301.
- Cadbury Committee 1992, Financial Aspects Of corporate governance, Financial reporting Council ,London stock exchange London.
[www.oslobors.no/.../eierstyring og selskapsledelse definisjon er.pdf](http://www.oslobors.no/.../eierstyring_og_selskapsledelse_definisjon_er.pdf)
- Cameran Mara, Di Vincenzo Dīno and Merlotti Emilia,(2005), The Audit Firm Rotation : A Review of the Literature, SDA research to Bocconi School of Management& Accounting, Milan, Italy, sep.
- Carcello, J.V. & Nagy, A.L. (2004) ,"Audit firm tenure and fraudulent financial reporting", Auditing: A Journal of Practice and Theory, vol. 23, no. 2: 55 - 69
- Chasan, Emily,(2012), European Auditor Debate Hits Costs-Benefit Concerns, CFP Report, CFO Journal, September.

- Cohen J. M., et al.,(2002), "Corporate Governance and the Audit Process", *Contemporary Accounting Research* 19, (4), winter, pp: 573-594.
- Davis, L. R., Soo, B. S., & Trompeter, G. M. (2009), "Auditor Tenure and the Ability to Meet or Beat Earnings Forecasts", *Contemporary Accounting Research*, 26(2), 517-548
- Defond, M.L., and K.R. subramanyam (1998), "Auditor changes and discretionary Accruals, "*Journal of Accounting and Economics*, vol. 25, PP. 35- 67.
- Dopuch, N. & R. R. King & R. Schwartz, (2001), An experimental Investigation of retention and rotation requirements, *Journal of Accounting Research*.
- Ebrahim, Ahmed, (2004), The effectiveness of corporate governance, institutional ownership, and audit quality as monitoring devices of earnings management. *Ph.D., Rutgers* The State University of New Jersey - Newark, 120 pages; AAT 3148779
- Ebrahim, A., (2010) "Audit fee Premium and Auditor Change: The Effect of Sarbanes- Oxley Act," *Managerial Auditing Journal* 'Vol. 25, No. PP. 102-121.
- Fagher, R. & Mande, I.(2008), "Auditor tenure managerial fraud and report qualification: theory and evidence", *The Accounting Review*, pp. 332-375.
- Fitriany, S.Utama, D.Martani, and H.Rossieta , (2010) , "Do Mandatory Audit firm and Audit Partner Rotation Really Improve Audit Quality ? Comparison Between Pre and post

- Regulation Period in Indonesia, Available at:
<http://www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/2nd/CONCURRENTB2.pdf>, PP. 1-40
- Fitzgerald, B.C., A.M. Thompson, and T.C. Omer, (2012), 'Audit Partner and Audit firm Rotation and The Assessment of Internal Control Deficiencies', Available at
<https://alumin.ou.edu/content/dam/price/accounting/files/fot%2020120426.pdf>, PP. 1-33
 - Gietzmann, M., & P. K. Sen, 2002, Improving auditor independence through selective mandatory rotation, *International Journal of Auditing*, 6:, pp. 183-210.
 - Harris, Dathleen, (2012), Mandatory Audit Rotation: An International Investigation), research, Bauer college of Business, The University of Houston, April.
 - Harris, K., and S. Whisenant, (2012), "Mandatory Audit Rotation: An International Investigation". Available at :
<http://pcaobus.org/Rules/Rulemarket/Docket037/63HarrisWhisenant.pdf>, PP. 1-64
 - Hatfield, R., Daugherty, B., D. Dickens and J. Higgs, (2012), 'An examination of partner perceptions of partner rotation: Direct and indirect consequences to audit quality,' *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 31(1):97-114
 - Healy, T., Y., Kim, (2003), The benefits of mandatory auditor, *Regulation*, 26(3), 10-11.

- Imhoff, E. A. Jr,(2003) "Accounting quality, auditing and corporate governance", Accounting Horizons (Quality of Earnings Supplement) 17, pp. 117-128.
- Ionescu, L. (2014), The Effect of Mandatory Partner Rotation on Audit Quality. Economics, Management, and Financial Markets, Vol. 9, No. 1 , March 2014 (1), 124-129.
- Jenkins, D. S., & Velury, U. (2008), Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?, Journal of Accounting and Public Policy, vol. 27(2),pp. 115-132.
- Karmer, S.T., L.sortiropoulos, and K.Z. Vasileiou, (2011), "Audit firm Rotation, Audit firm Tenure and Earnings Conservatism ", International Journal of Business and Management, Vol.6, No.8, PP.44-57
- Kwon, S. Y.,Y. D. Lim and R. Simnett, (2010), Mandatory Audit Firm Rotation and Audit quality, Evidence From The Korean Audit Market,
- Magri, J, and P.J. baldacchino (2004), "factors contributing to Auditor – change decisions in Malta ", Managerial Auditing Journal, vol. 19- PP. 956 – 968.
- Mautz, R. K. and Sharaf, H. A., (1961), The Philosophy of Auditing, American Accounting Association, Monograph No. (6) Sarasota, FL: American Accounting Association.
- MONROE1, Gary and Sarowar HOSSAIN,(2013), Does Audit Quality Improve After the Implementation of Mandatory Audit Partner Rotation? University of New South Wales, Australia

Accounting and Management Information Systems Vol. 12, No. 2, pp. 263-279.

- Nashwa George (2004), "Auditor Rotation and the Quality of Audits", **The CPA Journal**, (Dec.), Vol. (74), No. (12), PP. 4-22.
- Nyakuwanika, Moses (2014), Why Companies Change Auditors in Zimbabwe? (2003-2013) **Research Journal of Finance and Accounting** ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.5, No.5, 2014 www.iiste.org
- OECD,(2004),**Principles of Corporate Governance Available: <http://www.oecd.org>**.
- OECD©(2004), REPORT ON THE OBSERVANCE OF STANDARDS AND CODES (ROSC) :**Corporate Governance Country Assessment**, EGYPT, March.
- Ontario Teachers pension (2003), **Good Governance is Good Business**, Ottawa: OTP. 119
- **Sarbanes and Oxley**, (2002), "Corporate Responsibilities Congress of United States Act, July 2002.
- Simunic, D.,(1980), "The Pricing of Services: Theory and Evidence", **Journal of Accounting Review**, pp 161- 190 ,Spring.
- Tanyi, P., K.Raghuandan, and A. Barua, (2010), " Audit Report lags after Voluntary and Involuntary Auditor Changes " **Accounting Horizons** , Vol. 24. No. 4, PP. 671-688..
- Velte, P.,& M.Stiglbauer, (2012) , " Impact of Auditor and Audit firm Rotation on Accounting and Audit Quality : A Critical Analysis of The EC Regulation Draft, international conference,

Improving financial institutions: the proper balance between regulation and governance ,*Helsinki*. April 19-2012

- Wallace, N.D., P. Jira Porn, and P. Dadalt, (2006), "Causes and consequences of Audit shopping: An analysis of Auditor opinions, Earnings Management, and Auditor changes" , *Quarterly Journal of Business and Economics* , vol. 45, PP. 69- 87.
- Watts, R. and L. Zimmerman (1986), "*Positive Accounting theory*", First edition, new jersey, prentice - Hall Inc.

٣/٥ - مراجع أخرى:

- موقع الهيئة العامة لسوق المال، www.cma.gov.eg
- موقع حوكمة الشركات ، www.hawkama.net
- مركز المشروعات الدولية www.Cipe-arabia.org
- موقع محاسبو تكنولوجيا المعلومات www.Infotechaccountants.Com
- موقع جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية www.ame.com
- موقع المعهد العربي للتخطيط ، - www.arab-api.org
- موقع إسلام أون لاين www.islameonline.com
- بيانات المحاسبين الموقع التالي:
- http://www.gn4me.com/alalamalyoum/print.jsp?art_id=1127272
- بيانات شركات المساهمة الموقع التالي: - www.ads-securities.com/Stock_Exchange
- <http://eg.kompass.com/a/82200> بيانات سماسرة الأوراق المالية الموقع التالي:

٦- ملحق الدراسة

" قائمة الاستقصاء "

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الفاضل.....

تحية طيبة... وبعد ،،

أتوجه إلى سيادتكم بقائمة استقصاء أملاً الحصول على تعاونكم، من أجل معرفة

" دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات "

وتسعى هذه الدراسة إلى استقصاء آراء ثلاث فئات في البيئة المصرية وهم: مراجع الحسابات

الخارجي، وعضو لجنة المراجعة، وسماسرة الأوراق المالية، وذلك بشأن استطلاع آرائهم

المهنية والعلمية بخصوص دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بالبيئة المصرية في

تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق أهدافها.

ويقدر الباحث سلفاً مساهمتكم المشكورة في هذا البحث، ونضع تلك المساهمة في محل

التقدير والعناية والشكر، ونود التنويه أن البيانات التي سوف تدلون بها من خلال القائمة لن

تستخدم إلا للأغراض العلمية.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،

الباحث^(٤)

أولاً- أسئلة الاستقصاء

أولاً- (بيانات شخصية) الاسم (اختياري) الوظيفة أو المهنة.....

المؤهل الدراسي..... مدة الخبرة في الشؤون المالية.....

- قل من ٥ سنوات () - من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات ()

- أكثر من ١٠ سنوات. ()

ثانياً (رأي سيادتكم حول التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي ومبادئ الحوكمة) والمرجو من سعادتكم تحديد إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تغيير المراجع الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

مدى الأهمية					
غير هام على الإطلاق	غير هام	محايد	هام	هام جداً	
					السؤال الأول (حول المبدأ الأول) (توافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات). ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص كل من:
					١- ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة.
					٢ - ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة.
					السؤال الثاني - (حول المبدأ الثاني "ضمان حقوق المساهمين") ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص حق المساهمين في:
					١- نقل وتحويل ملكية الأسهم بيسر.
					٢- الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
					٣- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة.
					٤- المشاركة في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
					٥- الحصول على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة.
					٦- مناقشة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة.

					٧- مناقشة مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين.
					السؤال الثالث- (حول المبدأ الثالث المعاملة العادلة للمساهمين) ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص كل من:
					١-ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين.
					٢-ضمان أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها.
					٣-تمكين كافة المساهمين الحصول على تعويض مناسب حالة تعرض حقوقهم للانتهاك.
					٤-حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.
					٥-مساواة صغار المستثمرين وكبارهم في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة.
					٦-مساواة المستثمرين المحليين والأجانب في حضور الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح

تابع قائمة الاستقصاء

					مدى الأهمية
غير هام على الإطلاق	غير هام	محايد	هام	هام جدا	مبادئ الحوكمة وعناصرها
					السؤال الرابع- (حول المبدأ الرابع دور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات). ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص:
					١-اعتراف الأطراف المختلفة في المشروع بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون.
					٢-تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق "توليد" الثروة.
					٣-رفع الحس بالمسؤولية لدى كل أصحاب المصالح بالشركة مجلس الإدارة.

رقم الإشراق	غير علم	محايد	علم	علم جدا	
					٤- تحفيز كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
					٥- إقرار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالحقوق القانونية للمساهمين.
					٦- استخدام الموارد بشكل يتلاءم مع التوجه الاستراتيجي.
					٧- تشجيع التعاون بين الشركة والمساهمين في تحقيق الربح.
					السؤال الخامس- حول المبدأ الخامس (الإفصاح والشفافية) . ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص كل من:
					- التخلي عن الغموض والسرية والتضليل
					- جعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.
					- تساعد الشفافية على توليد القيمة للمنشأة.
					- تساعد الشفافية على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.
					السؤال السادس- حول المبدأ السادس (مسؤولية مجلس الإدارة) . ما مدى أهمية تغيير المراجع الخارجي بخصوص كل من:
					- إعداد استراتيجية الشركة وتوجيهها.
					- وضع خطط العمل الرئيسية والموازنات التخطيطية وسياسة المخاطر.
					- وضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.
					- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات اذا لزم الأمر.
					- اختيار وتحديد مكافآت ورواتب والإشراف على كبار التنفيذيين.
					- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة.
					- ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه.
					- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
					- ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة.
					- الإشراف على عمليات الإفصاح.